الفصل الأول

التحديات التى تمثل منطلقات عملية التجديد التربوى

- مقدمـــة.
- أهم التحديات العالمية.

أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي.

ثانياً: العولمة.

ثالثاً: الهيمنة الأمريكية وظهور الوحدة القطبية فى النظام العالمي الجديد.

رابعاً: اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية.

- أهم التحديات المحلية.

أولاً: الزيادة السكانية .

ثانياً: عدم ربط التعليم بسوق العمل.

ثالثاً: ضعف الترابط بين التخطيط التربوى والتنمية الشاملة.

رابعاً:ضعف الذاتية الثقافية فى التربية العربية

- أهم التحديات داخل النظام التعليمى.

أولاً: قصور المناهج وطرائق التعليم.

ثانياً : الهدر التعليمي.

ثالثاً : زيادة كثافة الفصول.

رابعاً : تمسك المعلمين بالأساليب التقليدية .

خامساً: انخفاض المستوى المهارى للخريجين.

سادساً: الروتين الإداري بالتعليم.

سابعاً : ضعف قدرة الأبنية التعليمية على استيعاب برامج التطوير.

ثامناً : عجز نظم التعليم الحالية عن تلبية متطلبات المجتمع.

- تعقيب.

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــة :

إن النظام التعليمى العربى فى الوقت الراهن يواجه تحديات عالمية وأخرى محلية بسبب التقدم التكنولوجى الذى ساد العالم المتقدم فى شتى مجالات الحياة وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ومن هنا لا بد من الإسراع بإجراء التجديد التربوي اللازم لرفع كفاءة مستوى التعليم حتى تستطيع هذه الدول مواكبة التقدم التكنولوجى بالدول المتقدمة.

وهذا ما أكدته الدروس المستفادة من تصدى" رؤساء الدول غنيها وفقيرها لأزمة التعليم ودعوتهم لتطويره راجع إلى تحديات العصر الذى نعيشه ، وما يكتنفه من تفجر معرفى متزايد وثورة فى الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا وما تفرضه الكيانات الاقتصادية فى صراع حول اكتساب التفوق والتميز وما يرتبط بذلك من توافر الإنسان المتعلم القادر على التحكم فى التغير لصالحه وصالح مجتمعه، والقادر على الاستمرار فى التعليم بنفسه واتخاذ المناسب وعلى توفير فرصة العمل المناسبة لقدراته والظروف المحيطة به"(١)

ومن المسلم به أننا نعيش فى عالم سريع التغير فى ظل ظروف تفرض تحديها على الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ذات الكثافة السكانية العالية التى تؤثر فى تطوير العملية التعليمية ويسبب هذا ضعف التعليم وهجرة العقول المتعلمة إلى الدول المتقدمة التى تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة ولهذا تسعى الدول فى تبنى " تعليم من نوع جديد ، يهئ للفرد والمجتمع الحقائق وديناميات عصر جديد هو عصر الثورة التكنولوجية

(١) عبد الفتاح جلال، " نحو تطوير التعليم الابتدائ " ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي(فى الفترة من ١٨-٢٠ فبراير) ، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : القاهرة ، الجزء الأول ١٩٩٣م ص١٢ .

الثالثة وعصر التغير وعصر الانفتاح الإعلامي والثقافى الحضاري العالمى ، عصر تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج"[١]

وهذا أصبح ضرورة تقتضيها متغيرات العصر لتطوير نظامنا التعليمى بإدخال بعض التطورات التكنولوجية التعليمية التى تخدم الطالب والمعلم والإدارة بهدف تحسين العملية التعليمية حتى يواكب ما يحدث فى المجتمع المتقدم.

وفى هذا الفصل نتناول أهم التحديات التى تمثل منطلقات لعملية التجديد التربوى للتعليم قبل الجامعى المصرى، والتى تجعل من تطوير التعليم خياراً استراتيجياً لا بد منه ولهذا سوف نستعرض التحديات العالمية والمحلية والتحديات داخل النظام التعليمى نفسه ومدى تأثيرها على التجديد التربوى للتعليم العام فى مصر.

أهم التحديات العالمية :

لقد شهد العالم خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين تطورات أصابت مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وأصبح التغير والتطور هما سمة المجتمع العالمى وهذا سوف يكون بمثابة تحديات لدول العالم سواء متقدم أم نامى، ولهذا يجب على الدول العربية ومصر أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات العالمية التى يفرضها الواقع اليوم ومن أهم هذه التحديات ما يلى :-

(١) السعيد محمد رشاد محمد ، إسهامات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى فى صنع السياسة التعليمية وتوجيه مستقبلها فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى الرابع ، مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الإقليمية والعالمية (فى الفترة ٢٠ – ٢١ أبريل) الجزء الثانى ، كلية التربية بحلوان ، جامعة حلوان، ١٩٩٦م ص ٤٥ .

أولا: التقدم العلمى والتكنولوجى :

Sientific and Tecgnological Progress.

يمر العالم اليوم بثورة عارمة فى مجالات المعرفة و العلم والتكنولوجيا كان لها آثارها البعيدة فى التغيرات التى طرأت على المجتمعات المتقدمة بصفة عامة والمجتمعات النامية بصفة خاصة .

العلم "يعنى المعرفة والدراية وإدراك الشيء على حقيقته ومعرفة الحقائق المتصلة به" (١)

ويتضح لنا من هذا المفهوم أن العلم هو البداية الحقيقية للمفاهيم والقوانين والنظريات التى يتم إدراكها عن طريق الملاحظة والتجريب .

التكنولوجيا يقصد بها " الجهد المنظم الذى يرمى إلى استخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية إلى أساليب جديدة يفترض أنها أكثر فاعلية"(٢)

ومن الملاحظ من المفهوم السابق للتكنولوجيا أنها هى التطبيق العملى للعلم والذى يؤدى إلى تطوير أساليب الحياة فى شتى المجالات المختلفة .

إن التكنولوجيا يمكن أن توصف بأنها "مخزون المعرفة المتاحة للمجتمع فى مجال الفنون والصناعة وكيفية تنظيمه اجتماعياً وتتجسد التكنولوجيا فى السلع والأساليب الإنتاجية والإدارية عند الأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى أن التقدم التكنولوجى يتمثل فى

(١) عادل مهران ،أهمية التنور التكنولوجى لدى المعلمين كصيغة من صيغ التجديد التربوى المطلوب ، المؤتمر العلمى الرابع ، مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الاقليمية والعالمية ، الجزء الثالث ، كلية التربية بحلوان جامعة حلوان ، ١٩٩٦، ص ٦٦٣.

(٢) عبد الجواد عمارة ، بعض مظاهر وآليات التبعية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، من كتاب التبعية الثقافية (تحرير) أمينة رشيد ، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع ،١٩٩٩م ، ص ٢١٣ .

تحسين مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة كاكتشاف أساليب إنتاجية جديدة وسلع غير معروفة سابقا وتصاميم هندسية مبتكرة "[١]

وقد أدى هذا إلى تغيرات جذرية فى حياة الإنسان وسلوكه ونظرته العامة إلى كل ما يدور من حوله من أساليب إنتاجية لم تكن موجودة من قبل وأيضا وظائف جديدة ولكى يساير هذا لابد من تطوير مناشط الحياة من خلال التعليم المؤثر الذى يساهم فى تنمية قدراته الابتكارية وزيادة الاكتشافات والمخترعات ونشر المعرفة فى مجالات العلوم المختلفة حتى يتحقق التقدم العلمى .

مراحل التقدم العلمى والتكنولوجى.

إن التطور التكنولوجى المعاصر قد مر بثلاث مراحل مختلفة فيما يلى:-

١- تكنولوجيا الثورة الصناعية الأولى :

وهذه الثورة ظهرت فى "إنجلترا فى نهاية القرن الثامن عشر نتيجة اختراع الآلة البخارية واستخدامها فى صناعة النسيج وأدى ذلك إلى انتقال الصناعة وتحولها من النظام اليدوى إلى النظام الآلي مما ساعد فى تجميع العمال بأعداد كبيرة فى المصانع الكبيرة وظهور النقابات المهنية"[٢]

وتُعد هذه الثورة هى بداية التقدم العلمى الذى سوف يغير فى طبيعة المجتمعات سواء المتقدمة أم النامية وهى الركيزة الأولى التى يرتكز عليها التقدم وهذا ما دفع معظم دول العالم إلى التعجيل بتطوير النظم التعليمية حتى تواكب ما يدور من اختراعات واكتشافات علمية تلعب دورها فى بناء الإنسان العصرى.

---

(١) عادل مهران ، مرجع سابق، ص٦٦٤.

(٢) على عبد المحسن تقى ، فيصل الراوي رفاعى ، اتجاهات معاصرة فى التربية ونظم التعليم ، الكويت: دار الحسن،٢٠٠٠م ،ص١٣.

٢- تكنولوجيا الثورة الصناعية الثانية :

كانت الثورة"الصناعية الثانية هى ثورة التكنولوجيا وكانت فى أوربا واليابان وأمريكا بالتحديد مع نهاية الحرب العالمية الثانية ما بعد ١٩٤٥م تقريبا وهذه كانت ثورة فى كل مجالات الحياة وخصوصا الصناعة مثل الزراعة والتجارة وكان لها دور كبير فى التقدم الحضارى والثقافي لعدد من الدول المتقدمة"(١)

ومن الواضح أن هذه الثورة دفعت بالتقدم فى معظم مجالات الحياة فى بعض الدول والتى تعُد الآن هى التى تمتلك التكنولوجيا ذات التقنية العالية فى مجالات الفضاء والتسليح والطب والمعلومات وغيرها، وذلك من خلال اهتمامها بالتعليم وتطويره منذ زمن بعيد وهذا أدى بدوره على امتلاكها مظاهر التقدم العلمى والتكنولوجى.

٢- تكنولوجيا ثورة ما بعد الصناعة (الثورة التكنولوجية الثالثة)

فإن أخطر وأهم هذه الثورات التكنولوجية الصناعية هى "تكنولوجيا ثورة ما بعد الصناعة لما لها من دور كبير فى إحداث نقلة حضارية قفزت بدولها إلى قمة التقدم التكنولوجى فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين"(٢)

والثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد أساساً " على العقل البشرى والإلكترونات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوجيهها بسرعة متناهية ولن تكون مقصورة على المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية ، إنها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها إذا أحسنت إعداد أبناءها تربويا وتعليميا لذلك"(٣)

(١) على عبد المحسن تقى ، فيصل الراوي رفاعى ، مرجع سابق ، من ص ١٣- ١٤ .
(٢) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، التعليم المصرى وتحديات العولمة ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠م ، ص٣٦ .
(٣) سعاد محمد عبد الشافى ، التربية وتنمية الانسان المصرى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين ، مجله دراسات تربوية وأجتماعية (كلية التربية بحلوان)، المجلد (١)، العدد(٣)، ١٩٩٥م .

وهذه الثورة تختلف فى بنيانها و تأثيرها عن الثورتين السابقتين وهى تتميز بالسرعة الفائقة وقدرات عالية من حيث القدرة على استخدام الكمبيوتر فى حل المشكلات المعقدة وكما أنها أدت إلى حدوث"تغيرات خطيرة فى العالم حيث تندثر مهن وتخصصات قديمة وتنشأ مهن وتخصصات جديدة يومياً ومن هنا يأتى تطوير التعليم كضرورة حتمية باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات المواطن المصرى بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر"(١)

ومن هذا المنطلق لابد من وجود نظام تعليمى لجميع أفراد المجتمع المصرى يجعلهم قادرين على استثمار الهيمنة التكنولوجية وأدوات المعرفة فى إثراء العملية التعليمية وذلك عن طرق إدخال أساليب جديدة فى التدريس بتطوير أداء المعلم ، وأيضا تطوير المناهج وإدخال بعض التطورات التكنولوجية بالمدارس والتخلى عن الأساليب القديمة بالعملية التعليمية قبل الاستغناء عن أسلوب الحفظ والتلقين وإكساب الطالب مهارة التخيل والإبداع وتعلمه كيفية الوصول إلى المعلومات بنفسه والتعليم الذاتى، وتدريبه على الأسلوب العلمى فى حل المشكلات و هذا ما تدعو إليه السياسة العامة للدولة بتبنيها تطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر.

مظاهر التقدم العلمى والتكنولوجى :

التقدم هو التغير السريع فى مجالات الحياة . سواءً داخل المجتمعات المتقدمة أم النامية ولابد من انعكاس هذا التقدم التكنولوجى على جوانب الحياة فى شتى المجالات المختلفة . وسوف يتضح ذلك فى مجموعة من مظاهر التقدم العلمى والتكنولوجى ونذكر منها ما يلى :-

(١) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، مرجع سابق،ص ٣٧ .

١. سيادة العلم وظهور علوم جديدة :

أصبح للعلم فى هذا العصر السيادة والعنصر الأساسي من عناصر الإنتاج "وأصبحت التطورات الاجتماعية التكنولوجية الناتجة عنه مقياسا للحكم على حياة البشر واتسعت معارف الإنسان بأسرار الكون وسيطرته على الطبيعة وأصبح من الممكن التعرف على المريخ والمجموعة الشمسية المجاورة كما ظهرت علوم جديدة مثل الإلكترون والنظرية المعلوماتية والبيولوجيا الذرية وعلم البحار وعلم الفضاء."(١)

ولقد اتخذت الدول المتقدمة من التعليم وسيلة لتحقيق تقدمها العلمى والتكنولوجى وفرض سيطرتها على دول العالم الثالث ذات النظم التعليمية الضعيفة والتى تسببت فى تخلفها عن مسايرة التقدم ولهذا لابد من وقفة لكى تطور العملية التعليمية بها حتى تواكب ما يحدث من تغيرات فى مختلف دول العالم المتقدم .

٢. تكنولوجيا المواد الجديدة :

صاحب التقدم العلمى والتكنولوجى "ثورة فى علم الكيمياء حيث يتم استخراج مواد جديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضجة أو المحدودة وسوف يستعاض عنها بمواد مصنعة أكثر جودة وأقل فى التكلفة"(٢)

ويستدعى هذا تطوير المناهج العلمية داخل المؤسسات التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وأيضاً تطوير المعامل وامدادها بأجهزة تكنولوجيا المعلومات مما يسهل على الطالب التعرف على ما يدور من حوله من تطورات علمية ويسهم فى إكسابه مهارات جديدة للبحث حتى يواكب التقدم فى مجال العلوم المتطورة.

(١) محمد على عزب ،"تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر" ، مجلة كلية التربية (بالزقازيق) ، العدد(٣٢)،مايو ١٩٩٩ م،ص٨٤.
(٢) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، مرجع سابق، ص ٣٨ .

٢. تنامى قدرة الحاسب الآلى :

أصبحت قدرة " الحاسب الآلى تتضاعف كثيرا كل عام واستطاع العلماء عمل الحاسبات الآلية فى أحجام صغيرة وذات قدرات عالية ، وأصبح من الممكن دراسة بعض الظواهر المعقدة أو التنبؤ بها فى ظل تطورات الحاسب الآلى "(١)

ولكى نساير التطور فى مجال الحاسب الآلى سارعت معظم الدول العربية ومنها مصر فى إدخال الحاسب الآلى بالعملية التعليمية وفى المناهج المطورة كبداية حقيقية لدخول عصر التقدم العلمى والتكنولوجى.

٤. الاكتشافات العلمية الجديدة :

إن الاكتشافات العلمية الجديدة التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تعادل تلك الاكتشافات التى تمت فى السنوات الخمسين التى سبقتها ، أصبح الفاصل الزمنى بين الاكتشافات وتطبيقها العملى ونتائجها الاقتصادية والصناعية يتضاءل سنة بعد الأخرى.(٢)

وهذه الظاهرة تزيد من تعقيد الأمور بالنسبة للدول النامية التى تحاول الإلحاق بركب التقدم ولكنها لا تستطيع مسايرة ما يحدث من اكتشافات علمية لأنها تتم بسرعة فائقة مما يزيد من العبء على المسئولين عن عملية الإصلاح بهذه الدول.

وهناك العديد من المظاهر للتقدم العلمى فى شتى مجالات الحياة أصبحت تفرض نفسها داخل المجتمع العربى سواء فى النواحى الاجتماعية أم فى النواحى التعليمية لهذا يجب عليها سرعة تطوير أنظمتها التعليمية بما يواكب هذا التقدم ويسهم بدوره فى إعداد الأفراد لمواجهة هذه التحديات .

(١) محمد على عزب ،"تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر" ، مرجع سابق ص٨٦.

(٢) حسين كامل بهاء الدين ، مفترق الطرق، القاهرة : دار المعارف،٢٠٠٣ م،ص ٢٦.

وتفرض مظاهر التقدم العلمى "مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التربوية للنظم التعليمية ، ولقد بات مفهوم التربية يطرح نفسه من جديد كشاغل رئيسى لعلماء التربية عن حاجة هذا المجتمع المصرى إلى إنسان جديد يستطيع التعامل مع تحديات الثورة التكنولوجية ولن يتحقق ذلك دون أسس تربوية مغايرة لتنمية الإنسان المصرى ولا يستطيع المجتمع أن يواجه هذا التحدى دون استثمار لإمكانات عقلية وبصفة خاصة أصحاب المستويات العليا من القدرات العقلية كالقدرات الإبتكارية ".[١]

ولكى يتحقق ذلك لابد من إعادة النظر فى النظام التعليمى القائم وذلك من خلال إدخال التجديد الذى يسهم فى تطويره حتى نساير نظم التعليم بالدول المتقدمة.

واقع التقدم العلمى والتكنولوجى العربى :

إن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم المتقدم والنامى والذى يفتح أبواباً جديدة لحياة الإنسان بواسطة الاختراعات والإبداعات التى تسهم فى تنمية هذه الشعوب والتى قد تؤدى بدورها إلى مشكلات وتغيرات اجتماعية يكون لها انعكاسها على التربية.

ولكن إذا نظرنا إلى واقع العالم العربى سوف نجد " أن هناك ضعفاً فى الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى على المستوي التعليمى، والمناهج الدراسية لا تأخذ بعين الاعتبار ظهور التكنولوجيا الجديدة إلا بعد مرور زمن طويل ، وأيضا ما يميز عالمنا العربى فى مجال التصنيع هو الاقتصار فى غالب الأحيان على النقل والتقليد والاعتماد على التقنين الأجنبي"[٢] ويسهم هذا بدوره فى ترسيخ التبعية العلمية والتكنولوجية.

(١) سعاد محمد عبد الشافى ، مرجع سابق، ص٢٣.
(٢) محمد الزعيمى قيدوم ، التحديات الحاضرة والمستقبلية ومواجهاتها على المستوى التربوى فى الوطن العربى المجلة المغربية لعلوم التربية ، العدد (١٩)، ١٩٩٢م ،ص٨.

وتتجلى أزمة التبعية فى مظاهر شتى للحياة ، حيث تبدو فى "الجرى وراء الغرب فى فكره وعلمه وتقنياته وأساليب حياته اليومية ولعل أبرز مظاهر هذه التبعية شيوعا وأكثرها خطورة من حيث نتائجها وانعكاساتها ، التبعية العلمية والتكنولوجية ومن الصعب فصل التبعية العلمية من التكنولوجية للارتباط العضوى بين العلم والتكنولوجيا وخاصة أن الواقع العربى يشهد بأن التبعية التكنولوجية للغرب الصناعى جاءت نتيجة مباشرة للتبعية العلمية وافتقار العلم العربى – فى حالة وجوده – لوظيفته التطبيقية والمجتمعية لأنه علم غير فاعل"(١)

وقد تؤدى التبعية التكنولوجية إلى تبعيات أخرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها "ويتضح ذلك من خلال عمليات تقريب القيم وتلويث الثقافة العربية الناتجة عن التقدم الهائل فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإعلام والمعرفة،وأدواتها التقنية المتعددة من أقمار صناعية ومحطات البث المباشر ، والهوائيات التليفزيونية المتطورة – الدش- التى تستطيع أن تستقبل العديد من القيم والأفكار والثقافات والتوجهات الوافدة على المجتمع العربى "(٢)

وفى المقابل تفتقر المجتمعات العربية إلى النظم التعليمية التى تستطيع أن تعد أبناءها تكنولوجيا حتى تعتمد على نفسها فى هذا المجال بالإمكانات المتاحة وفى الوقت نفسه تفتقر إلى الوسائط التكنولوجية العربية ولهذا يجب على الدول العربية أن تسارع بتطور منظومة التعليم العربية حتى تواكب ما يدور من حولها فى عالم اليوم.

(١) السيد سلامة الخميس ، التربية وتحديث الإنسان المصرى، ط٢،القاهرة:مكتبة نانسى، ١٩٩٨م صن ص ١٢ ١٢١.

(٢) علي السيد أحمد طنش، تكنولوجيا التعليم والتغير التربوى فى الوطن العربى دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية المؤتمر السنوى الرابع مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الإقليمية والعالمية (فى الفتره من ٢٠ – ٢١ أبريل) ، الجزء الثالث ، كلية التربية بحلوان ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ ، ص ٣٦٤ .

ويوجد العديد من الدراسات التى تؤكد إهمال الجانب البشرى العربى فى عملية التنمية والبناء العلمى والتكنولوجى ومظاهره هى [١]:

- تردى نظام التعليم من الناحية النوعية ، فالمقاييس الرقمية للإنتاج العلمى والثقافى مرعبة ، حيث أن إنتاج الباحث العلمى فى الجامعات والمراكز والبحوث العربية لا يكاد يبلغ (٢٪) من إنتاج ما يماثله فى إسرائيل وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ضعف دور العلماء وتدهور مكانتهم الأدبية والمادية.
- التوسع فى استخدام الأيدي العاملة الأجنبية يعوق تحفيز تطوير المهارات المحلية.
- تفاقم مشكلة هجرة الكفاءات التى تشكل نزيفا صائباً للموارد البشرية العربية.

وأهم أبعاد المأزق العربى أنهم لم يدركوا المفهوم الحقيقى للتكنولوجيا بمعناها الشامل ولكن المفهوم محصور فى نقل الآلات والمعدات من العالم الصناعى المتقدم وأيضا الذى يشرف عليها خبراء أجانب وهذا يؤدى بدوره إلى تعميق التبعية العلمية والتكنولوجية وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية وثقافية تؤثر فى ترابط وحدة المجتمع العربى.

ولكى تستطيع الدول العربية عامة ومصر بصفة خاصة التخلص من قيود التبعية لابد من تطوير نظمها التعليمية من خلال "توظيف تكنولوجيا العصر فى التربية خاصة وفى التنمية والإنتاج والحياة عامة، يتوقف على إعداد تنمية الموارد البشرية المحلية الفنية المدربة والواعية والمبدعة والقادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا وأصولها ومنهجها وطرق استثمارها وتكييفها لحاجات التنمية والتقدم فى المجتمعات العربية ، ومن هنا يأتى دور التعليم فى مدى قدرته على إحداث التغيرات التربوية المطلوبة لتوظيف تكنولوجيا العصر

(١) أشرف حسين، "مأزق التكنولوجيا ونقلها فى العالم العربى"، من كتاب التبعية الثقافية (تحرير) أمينة رشيد القاهرة :دار الأمين للنشر والتوزيع،١٩٩٩ م ص ص ٢٢٧- ٢٢٨.

واستثمارها فى تطوير المناهج وطرق التدريس وتصميم المبانى المدرسية وإجراء البحوث التربوية وإعداد المعلم وتدريبه ورفع كفاءة الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية".[١]

ولهذا سارعت الحكومة المصرية بتبنيها سياسة تطوير التعليم العام بمختلف مراحله و إمداده بالأجهزة التكنولوجية التى تخدم العملية التعليمية والتى تسهم فى رفع كفاءة الطالب والمعلم والإدارة.

التجديد الذي يفرضه التقدم العلمي والتكنولوجي على التعليم :

قام التقدم العلمى والتكنولوجى بدوركبير فى تطوير النظم التعليمية بحيث تواكب التغيرات التى تسود العالم المتقدم ، وذلك من خلال فكر تربوى جديد ويتضح ذلك من خلال ما يلى :-

١.تغير مفهوم التعليم وأهدافه :

يؤثر التقدم العلمى والتكنولوجى على مفهوم التعليم وفلسفته بحيث يعد أفراد المجتمع لمسايرة ما يحدث من تغيرات تسود مختلف الأمور الحياتية وإكسابهم قدرات التنبؤ بالمستقبل وحل المشكلات بالأسلوب العلمى، وأيضا استخدام تطبيقات التكنولوجيا فى جوانب الحياة المختلفة وذلك"بربط التعليم قبل الجامعى بمفهوم التربية المستمرة أو التعليم الذاتى، وهو ما يعنى أن التعليم كمفهوم إنما هو مرحلة تعليمية أساسية تتلوها مراحل تعليمية أخرى يتحقق من خلالها إكساب الفرد القدرة على مواصلة التعليم بنفسه والتعرف على واقع المجتمع الذى يعيشه ويتفاعل معه كعضو منتج"[٢] وأيضا تحقيق المشاركة الفعلية لمؤسسات العمل والإنتاج فى التعرف على

(١) علي السيد أحمد طنش ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .
(٢)عبد الغنى عبود وآخرين، التعليم فى المرحلة الأولى وأتجاهات تطويره ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٤ ، ص ٢٤٤ .

مخرجات التعليم من خلال وضع مستويات مختلفة للمهارات الفنية والعملية بما يتمشى مع التقدم التكنولوجى الذى يسود العالم اليوم.

٢.انتشار استخدام الحاسب الآلى فى شتى مجالات الحياة :

ساهم التقدم التكنولوجى فى سرعة انتشار الحاسب الآلى وظهور أجيال جديدة منه ذات قدرات عالية وأصبح متاحاً داخل مؤسسات التعليم فى مصر "وهذا يطرح توعية جديدة وأفق جديد للتعليم من منطلق أن له مزايا عدة فى مجال التعليم منها حدوث تفاعل بينه وبين المتعلم،تعليم المواقف التى يصعب محاكاتها لخطورتها فى مجالات عديدة مثل الطب والطيران والكيمياء" (١)

ويرتبط استخدام الحاسب الآلى وتطبيقاته المختلفة فى التعليم "بجانبين اثنين هما :تعليم الحاسب الآلى ومكوناته وبرمجته فى المدارس المختلفة بمستوياتها، والجانب الآخر هو استخدام الحاسب الآلى كوسيلة للتعليم والتعلم فى موضوعات مختلفة وعلى كافة المستويات "(٢)

وهو ما يمكن البدء فى تطوير التعليم بالمرحلة الأولى فى مصر لملاحقة التغيرات السريعة فى نظم المعلومات وهو يُعد أحد جوانب التجديد التربوى بالتعليم قبل الجامعى.

٢.ظهور أساليب ووسائل متطورة بالتعليم :

لعب التقدم العلمى و التكنولوجى دوراً كبيراً فى إدخال أساليب ووسائل جديدة ومتطورة بالمنظومة التعليمية بهدف تحسين مستوى التعليم ورفع كفاءة الخريج وبذلك

(١) محمد على عزب،"مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام فى مصر للتقدم العلمى والتكنولوجى"، مجلة كلية التربية (بالزقازيق)، العدد (٣٣) ، سبتمر ١٩٩٩ ، ص ص٦٤-٦٥.
(٢) عبد الغنى عبود وآخرين ، مرجع سابق، ص٢٤٣.

obeikandl.com

يستطيع التعليم "أن يبنى مواطنين مهيئين من الناحيتين العلمية والتكنولوجية ويجعلهم قادرين على التصرف والتكيف ويدركون مشكلاتهم ويعرفون طرائق التغلب عليها"(١)

والتحدى الذى يواجه الأمة العربية" فى مجال أساليب التعليم هو تحويل النمط السائد فى التعليم إلى نمط من شأنه أن يطور الواقع العربى وأن يجدد نسيجه الحضارى".(٢)

ولكى يتحقق ذلك لابد من تطوير النظم التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وذلك بإدخال الأدوات والأجهزة المتطورة فى التعليم حسب الإمكانات المتاحة وبما يتمشى مع طبيعة المجتمع العربى حتى يساير ما يحدث من تقدم بالدول المتقدمة.

٤. تطوير المناهج والمقررات الدراسية :

يحتاج التعليم العام العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة إلى تحديث مناهجه فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى والذى يقوم على أساس علوم جديدة "مرتبطة بالصناعات الإلكترونية والفضائية والبيولوجية ولا يزال تعليمنا ومجتمعاتنا متخلفة عن هذه وتلك،نحن لم نعش بعد بدرجة كافية – عصر الصناعة – فى عالم يتجاوز الحضارة الصناعية إلى حضارة عصر المعلومات وصناعتها"(٣)

(١) خليل إبراهيم السعادات ، الحاجة إلى التجديد التربوى ، مجلة التربية المعاصرة (المصرية) العدد (الثامن والثلاثون) ، السنة الثانية عشر ، سبتمبر ١٩٩٥م ، ص ١٥١ .
(٢) أحمد المهدى عبد الحليم ، التحديات التربوية للأمة العربية ، القاهرة:دار الشروق،١٩٩٩م ص ٦٤.
(٣) محمد نبيل نوفل ، تأملات فى مستقبل التعليم العالى ، القاهرة:دار سعاد الصباح،١٩٩٢، ص ٩٢.

obeikandl.com

ويؤثر هذا "التقدم على المناهج من حيث تطور العلوم وتحطيم الحواجز بينها وتحقيق الوحدة ودفع مسيرة التقدم بحيث أصبح العلم متجاوزا لما هو موجود وليس تراكما كما كان معهوداً"(١)

ولكى نساير التقدم لابد من تطوير المناهج من خلال إزالة الحشو والتكرار وامتداد العام الدراسى حتى يتسنى تحقيق أهداف التعليم اللازمة لمواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى و إكساب الطلاب المهارات المتعددة بدلا من مهارة واحدة وأيضا ربط المناهج بالتكنولوجيا المعاصرة والثورة المعلوماتية وتضمين المناهج بالمفاهيم والقضايا المعاصرة.

٥. التقدم والعلاقات الاجتماعية :

فالتقدم العلمى والتكنولوجى بالرغم من الدور العظيم الذى يقدمه للمجتمعات فى مجالات عديدة تخدم أفراده وتحقق الرفاهية لهم وفى الوقت نفسه "يسبب التقدم تغيرات اجتماعية كبيرو وخطيرة لها آثارها فى العادات وأساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية وتنظيم المجتمع وتطور القيم والقانون وتطور أساليب التربية والتعليم".(٢)

ولهذا يشكل التقدم تهديدا للحياة نفسها وأيضا تهديدا للبيئة التى هى أساس الحياة ،ويخلق أساليب جديدة داخل المجتمع كالاستغلال غير المسبوق للأفراد والجماعات كرد فعل لهذا التقدم .هدد الانتماء الوطنى بالإضافة إلى غلبة الحياة المادية الشديدة كل هذا أدى إلى وجود مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية كالتفكك الأسرى والانحلال الأخلاقي وتفشى العنف والجريمة والإدمان والانتحار أحيانا بعد الوصول إلى اليأس.

(١) محمد على عزب ،"تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى و إمكانية مواكبته فى مصر"، مرجع سابق ص٨٩.
(٢) على عبد المحسن تقى ، فيصل الراوى رفاعى ، مرجع سابق ، ص ١٥.

كل هذه الآثار تفرض واقعا جديدا على التعليم العام فى مصر لمواجهة آثار التقدم العلمى والتكنولوجى ولكى يتحقق ذلك " لابد من التوافق بين دواعي التقدم وضرورة الانتماء للوحدة والقيم والجذور الحضارية بحيث تعكس مناهجنا التعليمية هذه المتطلبات "(١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من تطوير المناهج التى تساهم فى ترابط المجتمع والحفاظ على قيمه وعاداته وأخلاقه التى تعبرعن النسيج الوطنى للمجتمع العربى.

٦.ظهور مهن وتخصصات جديدة :

يتجه التعليم فى عصر التقدم العلمى والتكنولوجى نحو تنوع المعارف والمهارات واكتشاف فروع جديدة فى شتى المجالات المختلفة، وقد يؤدى هذا إلى "اندثار مهن وتخصصات تقليدية وظهور مهن وتخصصات جديدة يوما بعد يوم وهذا فرض تطور التعليم كضرورة حتمية باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات المواطن بما يمكنه من تكنولوجيا العصر، وعلى التعليم توفير التدريب المستمر فى المجالات المهنية والتكنولوجية حتى يتحقق التقدم المنشود"(٢)

وأصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى" العلم والتكنولوجيا على أنهما من المسائل الأساسية وتوليهما الأولوية فى مجال التعليم وفى الصين مثلا يشير البعض إلى أن العلم والتكنولوجيا هما العمود الفقرى لتحقيق العصرية والإصلاح والتعليم هو الأساس لإتمام هذه المهام الأساسية ويرى أن الأخذ بالعلم والتكنولوجيا أساس النمو الاقتصادي والارتقاء بالأيدي العاملة ويرى أن المنافسة الدولية تحتم الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى من

(١) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل ، مرجع سابق، ص ٤٣.
(٢) محمد على عزب،"مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام فى مصر للتقدم العلمى والتكنولوجى " مرجع سابق، ص ٩٠.

خلال التعليم حتى يتم رفع مستوى الأمة وتحويل العبء الثقيل للسكان إلى امتياز للموارد البشرية".(١)

ولهذا يجب على الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تطوير نظم التعليم بها حتى تساير ما يحدث بالدول المتقدمة وذلك من خلال الاهتمام بإدخال تخصصات جديدة تسهم فى رفع كفاءة مستوى الخريج حتى يواكب ما يحدث من تغيرات متسارعة فى مجال سوق العمل.

ويرى محمد على عزب (٢) أن التقدم العلمى والتكنولوجى فرض على المهتمين بالنظم التعليمية الاهتمام بمجموعة من القضايا وأهمها ما يلى:

- التأكيد على مفهوم التعليم الشامل بحيث تنمحى الازدواجيات وتتكامل العلوم والطبيعة الاجتماعية.
- الاستفادة من التكنولوجيا فى العملية التعليمية .
- النظر فى العلاقة بين نظام التعليم الرسمى وأدوات التعليم الأخرى بحيث تتكامل وتتوازن.
- إعادة النظر فى مفهوم محو الأمية بحيث يصبح محو الأمية الثقافية أو الأمية التكنولوجية.
- متابعة التطور العلمى والتكنولوجى واستيعاب نتائجه.
- إعادة تدريب المعلمين.

إن التقدم العلمى والتكنولوجى فرض على المسئولين عن التعليم ضرورة ملاحقة هذا التقدم من منطلق ان النظام التعليمى هو أحد المصادر الهامة لنمو المعرفة وأيضا هو

(١) المرجع السابق، ص ٧٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٨.

obeikandl.com

العامل الرئيسى للتنمية البشرية التى تلعب دورا كبيرا فى إعادة هيكلة التطور المجتمعى ودفع عجلة الإنتاج حتى نساير ما يحدث من تطورات تكنولوجية بالدول المتقدمة التى اهتمت بنظامها التعليمى.

ثانياً : العولمة *Globalization*:

لا يزال من الصعوبة تحديد مفهوم دقيق للعولمة نظرا لتعدد الاتجاهات التى تتناول العولمة كمفهوم سواء اقتصادي أم سياسى أم ثقافى أم اجتماعي.

مفهوم العولمة .

كلمة العولمة ليست كلمة عربية وإنما هى أجنبية يقصد بها العالم أو العالمية.

(العالم) فى اللغة يعنى"الخلق كله: كل صنف من أصناف الخلق: كعالم الحيوان وعالم النبات"(١)

وهذا التعريف اللغوى يوضح عالمية العولمة وأنها ليست قاصرة على جزء معين بل يمكن لها أن تتخطى الحدود الدولية.

ويقصد بالعولمة "إزالة الحدود الاقتصادية و العلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص وصفات تعكس خصوصية أقاليمها كما تعكس المتطلبات التى يفرضها التكامل الاقتصادى العالمى"(٢)

وإذا نظرنا إلى هذا المفهوم لوجدنا أنه يدعو إلى التكامل الاقتصادي والعلمى والمعرفى بين الدول من خلال فتح الباب على مصراعيه بين الدول المتقدمة المسيطرة على آليات السوق والتى تفرض هيمنتها على الدول النامية من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية.

(١) مجمع اللغة العربية ، القاهره:وزارة التربية والتعليم،١٩٩٣م،ص٤٣٢
(٢) بثينة حسنين عمارة ، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى ،القاهرة مكتبة الأمين للنشر والتوزيع ،٢٠٠٠ م،ص ٢١.

ويقصد بالعولمة "سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات فى العالم بغية الهيمنة وسلب خيرات الشعوب لصالح تلك الثقافة"(١)

وهذا المفهوم يركز على العولمة الثقافية ويوضح لنا أن الهيمنة الثقافية أخطر من الهيمنة الاقتصادية لما لها من تأثير على ثقافة الشعوب النامية.

إن العولمة يقصد بها" ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواءً المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات أو فى انتقال رؤوس الأموال أو فى انتشار المعلومات والأفكار أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم."(٢)

وهذا المفهوم يوضح لنا أن انتشار العولمة يرجع إلى العلاقات بين الدول بعضها ببعض وربما تنجح بعض الدول فى فرض سيطرتها وهيمنتها على غيرها وهذا ما تسعى إليه بعض الدول المتقدمة والتى لها نزعة استعمارية بهدف إخضاع بعض الشعوب من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية أو السياسية.

ويذكر السيد يس(٣) أنه "إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد أن نضع فى الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها .

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة :هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر"

(١) سعد خلف عبد الوهاب عبد الله ، العولمة فى ميزان الإسلام،أسيوط: كلية أصول الدين والدعوة،٢٠٠١ م،ص ١١.
(٢) جلال أمين ، العولمة ، ط ٢، من سلسلة إقرأ ، (تجميع) رجب البنا، القاهرة: دار المعارف العدد (٦٣٦)،٢٠٠٢م ص١٣.
(٣) السيد يسين ، فى مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربى (اللبنانية)، العدد مائتان وثمانية وعشرون، السنة العشرون، فبراير ١٩٩٨م،ص٧.

وهذا المفهوم يوضح لنا مدى صعوبة إيجاد تعريف شامل للعولمة لأنه إذا نظرنا إلى العمليات الثلاث التى يبنى عليها لوجدنا أن الأولى تدعو إلى نشر المعلومات بين جميع الناس ولكي يتم ذلك لابد من فتح الحدود بين الدول بدون شروط مسبقة وهذا يمثل العملية الثانية ويؤدى هذا بدوره إلى انتشار الثقافة التى تدعو إليها الدول المتقدمة – التى تسيطر على آليات نشر المعلومات- وهى تمثل العملية الثالثة والتى تؤثر سلبا على الدول العربية الغير مستعدة لمجابهة آثار العولمة السلبية فى المجالات المختلفة.

ولهذا فإن تعدد مفهوم العولمة يرجع إلى تعدد وجهة نظر القائمين على دراستها فمنهم من رآها تخدم المجال الاقتصادي أو المجال السياسى أو المجال الثقافى أو المجال الاجتماعي لصالح مجموعة من الدول المتقدمة لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة فى القلق العالمى على مصير البشرية والذى يروج له عبر الأقمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية.

ومع التطورات التى سادت العالم فى المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والفضائية أصبح العالم كقرية كونية بلا حدود اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وبذلك تزداد مظاهر العولمة بالدول النامية الغير مستعدة لما يحدث من تغيرات عالمية تؤثر عليها سلباً وإيجاباً.

وفى مصر "ابتداءً من منتصف التسعينات بدأت مرحلة الإنتاج المتزايد فى الاقتصاد العالمى بمزيد من تحرير التجارة الخارجية وتشجيع متزايد للاستثمارات الأجنبية الخاصة وانفتاح أكثر فأكثر على التكنولوجيا الحديثة ، بما فى ذلك وسائل نفل المعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك لقد نشأت فى مصر سياسة سميت سياسة الانفتاح الاقتصادي فى عام ١٩٧٤ وتُعد هذه الحقبة الأخيرة من حقب انفتاح مصر على

الاقتصاد العالمى وهى الحقبة التى اقترنت بشيوع استخدام تعبير العولمة وذلك لاندماج الاقتصاد المصرى بالعالم الخارجى."[١]

وبالرغم من الفوائد التى تعود على مصر من الاندماج والانفتاح على الإقتصاد العالمى فإنه يحدث تأثيراً سلبياً على المشروعات الوطنية وزيادة البطاله بين الشباب، وهذا يتطلب من الدولة سرعة اتخاذ خطوات جادة لتطوير التعليم بما يواكب ما يحدث بالدول المتقدمة بهدف إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع متطلبات عصر التكنولوجيا والعولمة.

مظاهر العولمة فى مصر :

لقد بدأت العولمة فى مصر مع عصر الانفتاح على العالم الخارجى وانعكس ذلك على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكان من أهم هذه المظاهر التى تسهم فى شيوع العولمة ما يلى:

١. زيادة الاستثمارات الأجنبية فى مصر.

إذا نظرنا إلى واقع السياسة الاقتصادية فى مصر سوف نجد أنها تدعم الاستثمارات الأجنبية وتوفر لها كل القوانين التى تشجع على زيادتها وفى الوقت ذاته تحافظ عليها فى ضوء المعايير الدولية التى تحكم هذا المجال " وتمتد هذه الاستثمارات لتشمل فروعاً من الصناعة التحويلية والسياحة والبنوك وغيرها من الخدمات والقروض الأجنبية تقدم بدرجة متزايدة الى مشروعات القطاع الخاص أيضاً بالإضافة إلى القروض المقدمة إلى الدولة ومشروعات القطاع العام ".[٢] ويؤدى هذا بدوره إلى التوجه نحو

(١) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواى١٧٩٨ ١٩٩٨ م، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩ م،ص ٩.
(٢) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مرجع سابق ، ص ٩١ .

الرأسمالية التى تدعو إليها الدول المتقدمة وتحاول نشرها بين الدول النامية وهذا هو بداية ظاهرة عولمة الإنتاج .

وصدر فى مصر"عدد من القوانين والقرارات التى أجازت زيادة نسبة ما يمتلك غير المصريين من رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة إلى (٤٩٪)كما أجازت تملكهم العقارات المبنية والسماح لهم بإقامة وإدارة موانى تجارية على نهر النيل، وفروعه، كما أقر مجلس الوزراء تعديل أحد عشر تشريعا جديداً بهدف منح المستثمر الأجنبي حوافز أوفر."(١)

وبالرغم من الفوائد التى تعود على الدولة من زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية فإن هذا يتوقف على مدى خطورة الاستثمار الأجنبي على "الأهداف والسياسات التى تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلى وبطبيعة المنافسة والقواعد العامة التى تحكم هذا الاستثمار من المنافسة الهدامة بين الدول النامية من أجل جذب رأس المال والتى تتمثل فى حوافز مبالغ فيها وإعفاءات ضريبية غالباً ما تؤدى إلى خفض الإنفاق العام ، وانتقال عبء الضرائب إلى المواطنين والمنشآت الوطنية"(٢)

وهذا سوف يؤثر فى بعض المؤسسات الخدمية التى تقدم لها الدولة دعم مثل المؤسسات التعليمية والصحية وبالتالى تتأثر العملية التعليمية من نقص التمويل فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى دعم مادى لتحسين الخدمات التعليمية بهدف تطويرها حتى تساير التطورات التى تحدث فى معظم دول العالم فى مجال تطوير التعليم.

وكان الهدف من زيادة الاستثمارات الأجنبية هو تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي التى تسعى إلى تفعيل آليات السوق من خلال تحرير القطاع المالى وهذا بمثابة انخراط

(١) نبيل رشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م،ص١٣٩.

(٢) بثينة حسنين عمارة ، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى ، مرجع سابق،ص ٨٩.

للدولة فى العولمة، و يؤثر هذا بدوره على مجالات عديدة داخل المجتمع ومنها مجال التعليم الذى لا يستطيع إعداد الكوادر العمالية التى تلبى إحتياجات ومتطلبات سياسة الاستثمارات الأجنبية وأيضاً زيادة نسبة البطالة داخل سوق العمل وأيضا انتشار الإحباط بين الشباب مما يدفعهم إلى عدم الاستمرار فى التعليم .

٢- التوجه نحو الخصخصة :

التوجه نحو الخصخصة هو اتجاه قوى فى مصر يدعو إلى تقليص دور القطاع العام الذى تمتلكه الدولة وإعطاء فرصة كبيرة للقطاع الخاص الذى يمتلكه أفراد للمشاركة الاقتصادية وتخفيف العبء عن الحكومة فى هذا الجانب بهدف تحسين وتطوير الإنتاج.

وتؤدى الخصخصة إلى "العودة نحو العلمية وعدم الاحتكار إلى اعتبارات الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحسين مستوى الأداء المنخفض للوحدات الاقتصادية والاهتمام بالمخترعات والبحوث والاكتشافات الحديثة التى تعمل على تقديم سلع وخدمات أكثر تطورا ذات قيمة مضافة مرتفعة وفى نفس الوقت زيادة قدرة الاقتصاد الوطنى على مواجهة التطورات الاقتصادية."(١)

ومع تبنى هذا الاتجاه دفع الحكومة إلى سرعة بيع القطاع العام ونتج عنه عواقب اجتماعية واقتصادية على بعض أفراد المجتمع المصرى الذين تم الاستغناء عنهم باعتبارهم عمالة زائدة لا تتمشى مع سياسة القطاع الخاص الذى يهدف إلى الربحية بغض النظر عن العوامل التى تضر بالمواطنين والمجتمع. وبذلك تحقق الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي التى تفرضها الدول المتقدمة التى تتحكم فى قرارات صندوق النقد الدولى وفى حجم المساعدات المالية التى يقدمها للحكومة.

(١) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، مرجع سابق،ص ٣١.

وكان من "نتائج تفاوضه مع مصر إجبارها على خفض الدعم عن كثير من الخدمات وأوجه الإنفاق الحكومى وبداية تشير البيانات إلى انخفاض الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق من(٤و١٣ ٪) عام ١٩٩٠ م إلى (١٠,٣٪) عام ١٩٩٣ م" (١)

وبالرغم من انخفاض الإنفاق الحكومى على التعليم فإن هذا لم يؤثر فى العملية التعليمية من الناحية الكمية بسبب ارتفاع نسبة المقيدين بالتعليم قبل الجامعى ولكن يؤثر بدوره فى الناحية الكيفية فى ازدحام الفصول وأيضاً على مستوى العملية التعليمية ويؤدى إلى إضعاف مخرجات العملية التعليمية والتى لا تلائم متطلبات السوق فى ظل التطورات التكنولوجية والصناعية.

وبهذا فإن الخصخصة التى تتبناها سياسة الدولة تسهم فى سرعة شيوع مظاهر العولمة وتؤثر فى تخفيض فرص العمل بالإضافة إلى تخفيض الدخول الرسمية نتيجة لزيادة الأسعار فى معظم السلع وفى المقابل لا ترفع الحكومة المرتبات بما يعادل الزيادة فى التضخم ويؤدى هذا إلى ارتفاع نسبة الفقر بين أفراد المجتمع وبالتالى يقل الطلب على التعليم من أجل الاتجاه إلى العمل من سن مبكرة لبعض أفراد الأسرة حتى يسهم فى زيادة الدخل من أجل مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ويؤدى هذا إلى زيادة نسبة التسرب من التعليم..

٢- تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات :

تمثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات نوعا من الوحدات الرأسمالية الاحتكارية في هذه المرحلة وكقوة رئيسية فعالة علي الساحة الدولية ومع تزايد عددها "استطاعت هذه الشركات خلال الربع الأخير من القرن العشرين أن تتحول إلى قوة فاعلة

(١) كمال حامد مغيث ، مرجع سابق،ص ٣٢.

بل وضاغطة في التأثير علي الأحداث والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فهى تمتلك من القوة التنظيمية والمادية والنفوز السياسى بل والأيدولوجية ما يؤهلها لإدارة العالم كوحدة واحدة مترابطة " [١]، بما يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية.

وتلعب الآن الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات " دوراً " مهماً في أدماج مصر بالاقتصاد العالمي . إذ تعمل الآن أكثر من (٤٠٠) شركة من الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، ومع بداية التسارع في عملية الخصخصة في مصر ينتظر أن تزيد مساهمة هذه الشركات في الاقتصاد المصري، وبذلك فهي تلعب دوراً مهماً في التعجيل باندماج الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي"[٢] ويبدو كأنة ظاهرة جديدة لم تكن مصر تعرفها من قبل وبالتالي فإن تيار العولمة ومظاهرها أصبح اليوم يلمس كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية .

ولقد برز الدور الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات "كأداة للتغلغل الاقتصادي للسيطرة الأيدلوجية والثقافية فى دول العالم الثالث ، إذ أنها تمارس حالياً المهام التى كانت تقوم بها فى الماضى الحكومات الاستعمارية ، ولا تكتفى هذه التجمعات الهائلة بتبعية رأس المال والتكنولوجيا وتحويلها إلى سوق الاتصال بل أنها تسوق أيضا سلعاً استهلاكية ثقافية واجتماعية وكذلك تمارس هذه الشركات تأثيراً مباشرا فى أجهزة الإنتاج الاقتصادي وتلعب دوراً رئيسياً فى تسويق ثقافتها كما تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام فى دول العالم الثالث."[٣]

(١) عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، سلسلة عالم المعرفة: تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب بالكويت ، العدد (١٣٣) يناير ١٩٨٩م ، ص ٣٢.
(٢) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ - ٩٢
(٣) عواطف عبد الرحمن ،قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، القاهرة:دار الفكر العربى ،١٩٨٧م،ص ص٩١- ٩٢.

ومن هذا المنطلق فإن الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية تلعب دورا رئيسيا فى عولمة الاقتصاد العربى والمصرى، وهذا فى صالح الدول التى تمتلك هذه الشركات والمؤسسات ويؤدى هذا بدوره إلى إضعاف الاقتصاد المصرى وزيادة الركود فى المنتجات المحلية وفى الوقت ذاته زيادة الاستهلاك للمواد الغذائية أو العطور أو المشروبات التى تنتج داخل الشركات متعددة الجنسيات وأيضاً تسهم فى غرس قيم وعادات تنتمى إلى المجتمعات الغربية وهذا يؤثر فى النظام التعليمى القائم داخل المجتمع العربى والمصرى ويزيد من العبء على الأهداف المرجوة منه، ومن أجل ذلك لابد من الإسراع بتبنى سياسة تطوير التعليم العربى والمصرى الذى يسهم فى إعداد الفرد القادر على التعامل مع التغيرات العالمية التى أصبحت تهدد الكيان المجتمعى للثقافة العربية.

٤- دخول مصر فى عصر الأقمار الصناعية :

يلعب الإعلام دورا كبيرا فى التوعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ونشر التعليم فى ظل العولمة ولهذا سارعت الدول العربية و مصر فى الدخول إلى عصر الأقمار الصناعية بداية بإطلاق القمر الصناعى "عربسات" الذى يحمل قنوات تعبر عن الثقافية العربية الإسلامية ، ثم إطلاق القمر الصناعى المصرى"نايل سات" وكل هذا بهدف تجويد الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون حتى تتجاوب معها الجماهير بحيث يصبح الإعلام العربى والمصرى كقوة جذب للمشاهد سواءً فى الداخل أم فى الخارج وأيضا يستطيع التصدى لوسائل الإعلام الغربية والأمريكية التى تنشر مظاهر العولمة.

حيث تثير ظاهرة العولمة اهتمام خبراء الإعلام باعتبارها من أهم القضايا التى سيكون لها تأثيراتها الإعلامية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية على الشعوب "وكذلك تسعى الدول المتقدمة إلى خلق سوق عالمى واحد يستقبل منتجاتها الاستهلاكية وكذلك

قيمها الثقافية ويساعد على ذلك امتلاكها لآلية تشكيل وربما تزييف وعى الآخرين "[١] من خلال امتلاكها الأقمار الصناعية التى تبث البرامج والأفلام والإعلانات التى تجذب المشاهد وتؤثر عليه بما يحقق الأهداف التى تسعى إليها الدول المتقدمة.

ولكن مصر من الدول العربية التى سارعت إلى تطوير وسائل إعلامها من خلال دخولها عصر القنوات الفضائية المتخصصة ، وإنشاء مدينة الإنتاج الإعلامى، وبذلك تدخل القرن الحادى والعشرين وهى قادرة على مواجهة - أو الحد من – العولمة الإعلامية من ناحية وفى مسايرة تطوير مؤسساتها الإعلامية بما يواكب التطورات العالمية فى هذا المجال ، وأيضاً سارعت بتكثيف التعاون "الوثيق بين أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم واستحداث الآليات التى تكفل تنسيق التحرك فيما بينها تحقيقا للإستراتيجية العربية المشتركة فى مجالات بناء شخصية الإنسان العربى والمصرى والحفاظ على هويته"[٢]

ومن منطلق تكثيف التعاون بين أجهزة الإعلام والتعليم سارعت مصر فى إقامة القناة الفضائية التعليمية والتى تبث إرسالها عبر القمر الصناعى المصرى نايل سات من أجل تطوير العملية التعليمية، وتسهم فى بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة العولمة كظاهرة تؤثر فى كيان المجتمع وفى الوقت نفسه مسايرة التطورات العالمية فى مجال القنوات الفضائية المتخصصة وقامت القناة الفضائية التعليمية على مجموعة من الأهداف منها "تحسين مكونات العملية التعليمية ،تعزيز مبدأ التعليم الذاتى واعتماد الطلاب على أنفسهم فى التعليم،تقديم برامج غير منهجية وغير تقليدية لجميع المواد الدراسية والمراحل التعليمية،تقديم برامج إثرائية للمناهج الدراسية وموضوعات ثقافية

(١) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق،ص ص٢٨-٢٩.
(٢) دراسة فريق عمل ،حول العولمة والإعلام العربى ،مجلة الدراسات الإعلامية(المصرية) العدد(٩٩)، أبريل-يونيو ٢٠٠٠م،ص٦٣.

عامة للمشاهدين ، مع الاهتمام بالمفاهيم العلمية المعاصرة،تحقيق أهداف التعليم والتعليم للجميع والتعليم المستمر، تأهيل مهنى فى بعض التخصصات المهنية"(١)

ولو نظرنا إلى واقع أهداف القناة الفضائية التعليمية المصرية لوجدنا أنها تتسم بالقدرة على إعداد المتعلمين سواءً فى مجال التعليم أم غير مجال التعليم وتسهم فى بناء الإنسان العصرى الذى يستطيع مواجهة سلبيات العولمة كظاهرة أو مسايرة الجانب الإيجابي لها.

التاثيرات التى أحدثتها العولمة فى التعليم المصرى :

فالواقع الذى نتعامل معه يحمل بين طياته تأثيرات ومنجزات العولمة سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية بكل ما تمثله من سلبيات وإيجابيات فهى تؤثر فى العملية التعليمية التى لها علاقة بالمجتمع ومن أهم هذه التأثيرات على التعليم المصرى.

١- زيادة تدخل الهيئات الدولية فى النظام التعليمى المصرى :

فى ظل تبنى مصر سياسة الانفتاح وسياسة الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الرأسمالية يمثل هذا أحد مظاهر العولمة والذى يسمح للدول المتقدمة للتدخل فى النظم الداخلية للدولة بهدف الإصلاح والتطوير من خلال بعض الهيئات الدولية مثل اليونيسكو واليونيسيف والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الغذاء العالمى المتمثل فى المجلس الأوربي "يستراسبورج"وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية ، ووكالة التنمية الأمريكية وأكاديمية الإنماء التربوى الأمريكية وغيرها من الهيئات التابعة لبعض الدول الأوربية ، وتقوم هذه الهيئات بتقديم المعونات المادية والفنية لبعض أنظمة الدولة ومنها النظام التعليمى عن طريق عقد اتفاقيات مع وزارة التربية والتعليم المصرية

(١) وزارة التربية والتعليم ، القناة الفضائية التعليمية ،شبكة الإنترنت:موقع وزارة التربية والتعليم ١١/١٨ /٢٠٠١م ص ١.

http //:www.emoe.org/development

ويتضح ذلك من خلال المساعدات المالية والفنية التى تقدمها الهيئات الأجنبية فى مصر ومنها على سبيل المثال "بدأ برنامج المساعدات التى تديره وكالة التنمية الأمريكية فى التوجه لمصر ووقعت اتفاقا ثنائيا بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩ أغسطس ١٩٧٨ باستمرار المساعدات الاقتصادية والتقنية وكان التعليم أحد القطاعات التى توجهت إليها المعونة ولذا بدأت مصر تجربة صياغة التعليم الأساسي فى عام ١٩٧٨ أعقبها التطبيق السريع لها ، حيث قامت بدمج السنوات الست الأولى الابتدائية مع السنوات الثلاث الأخيرة من المرحلة الإعدادية وذلك بصدور القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ١٩٨١م ،ولقد أتى القرار الوزارى بالتعميم متواكباً مع إدراج المشروع فى الخطة الخمسية ١٩٨٢- ١٩٨٦م وذلك بالحصول على منحة من الولايات المتحدة لتنفيذه طبقاً لاتفاقية تدعيم إصلاح التعليم فى مصر وتعرف باتفاق منحة مشروع التعليم الأساسي بين ج.م.ع والولايات المتحدة تحت رقم (٣٦٢- ١٣٩) اتفاق وكالة التنمية الدولية الأمريكية فى ١٩/٨/١٩٨١"[١]

ويمثل هذا البداية لتدخل الدول المتقدمة فى النظام التعليمى المصرى بهدف إصلاح التعليم وتطويره ولكن الواقع يؤكد أن هذه الدول تهدف إلى بناء إنسان عصرى يتمشى مع مصالحها الاستعمارية وتنمى لديه نزعة الاستهلاك الدائم وأيضاً تنمى لديه ضعف الانتماء الوطنى والبُعد عن المعتقدات الدينية العربية وذلك من خلال تدخلها فى تطوير المناهج المصرية بطريق مباشر أو غير مباشر،ويتم ذلك من خلال المعونات المادية التى تقدمها الهيئات الدولية للتعليم فى مصر فى ضوء تبنيها سياسة الإصلاح الاقتصادي تحت مظلة العولمة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى الذى يوضح توجهات المعونة الدولية للتعليم فى مصر.

(١) منى أحمد صادق ، التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعي رؤية أولية ، من كتاب التبعية الثقافية ، (تحرير) أمينة رشيد ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ،١٩٩٩م ،ص ٨٣.

جدول (١)

يوضح توجهات المعونة الدولية فى المنظومة التعليمية. (١)

هوية الطرف الأجنبى	المؤسسات التعليمية التى تقدم لها المساعدة	بنية وهياكل إدارية خاصة ومساعدة	نظام بحثى ومعلوماتي
المراكز المختلفة التى تتبع إنجلترا وألمانيا واليابان .	١- التعليم الفنى ٢- تعليم اللغات	منح لتدريب معلمى التعليم الفنى واللغات.	بعض البحوث غير الدورية .
الهيئات الدولية المحايدة اليونيسكو واليونيسيف	١- التعليم اللانظامى ٢- التعليم الأساسي ٣- التعليم الفنى	١- منح للتدريب على التخطيط ٢- ندوات متخصصة .	١- بحوث غير دورية . ٢- نظم معلومات

تابع جدول (١)

يوضح توجهات المعونة الدولية فى المنظومة التعليمية. (٢)

هوية الطرف الأجنبى	المؤسسات التعليمية التى تقدم لها المساعدة	بنية وهياكل إدارية خاصة ومساعدة	نظام بحثى ومعلوماتي
البنك الدولى	١- التعليم المهنى اللانظامى ٢- التعليم الفنى	١- المساهمة فى تطوير المحليات	١- بحوث دورية
الولايات المتحدة الأمريكية	١- التعليم الأساسي ٢- التعليم الفنى ٣- التعليم المهنى اللانظامى ٤- التعليم الجامعى ٥- تعليم اللغة الإنجليزية	١- المساهمة فى إدارة المحليات التعليمية ٢- إنشاء هياكل إدارية خاصة ترتبط بالوزير ٣- إنشاء هياكل إدارة مهمة تخطيط الأهداف التعليمية	١- بحوث دورية ٢- نظم معلومات لوكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولى ٣- نظم معلومات لمتخذي القرار المصرى

ويتضح من الجدول السابق أن المعونات من المراكز المختلفة تتجه إلى جزء من تطوير التعليم قبل الجامعى (الأساسى والثانوى الفنى) وأيضاً الهيئات الدولية المحايدة تشارك فى أجزاء من تطوير منظومة التعليم ، لكن إذا نظرنا إلى البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية سوف نجد أنها تدخل بقوة فى جميع مفردات العملية التعليمية بهدف تطويرها عن طريق إدخال التغيرات الحديثة على جميع هذه المفردات ويتضح أيضاً مدى

(١) المرجع السابق ، ص ٩٧.
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٧.

تدخلها فى رسم السياسة التعليمية من خلال إنشاء هياكل إدارية مرتبطة بالوزير أو تطوير التخطيط والأهداف التعليمية وإمداد الوزارة بالمعلومات عن طريق وكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولى.

وبهذا تلعب الدول المتقدمة متمثلة فى الهيئات والمؤسسات الدولية دوراً كبيراً فى رسم السياسة التعليمية وتوجه أولوياتها فى ضوء المعايير التى تحددها وتخدم مصالحها وتحقق لها استمرارية التواجد وفى الوقت ذاته توسع دورها فى التدخل بالمنظومة التعليمية عن طريق بيع الأجهزة المتطورة للتكنولوجيا التعليمية وتسويق الخبرة الفنية المستوردة لتطوير التعليم ، ويُعد هذا بمثابة مظهر من مظاهر العولمة التى تمس النظام التعليمى المصرى .

٢- ترشيد الإنفاق التعليمى:

مشكلة التمويل التعليمى هى من المشكلات التى تتأثر تأثيرا مباشراً بالعديد من المؤشرات الاقتصادية فهى مرتبطة بمعدل النمو السنوى الاقتصادي كما أنها ترتبط بمعدلات التضخم وما تتبناه الدولة من سياسات للتغلب عليه فى ظل إعادة هيكلة الاقتصاد كما تتأثر بتدفق المعونات وحركة التجارة والركود الاقتصادي الذى ساد العالم وكانت بلدان العالم الثالث ومنها مصر من أكثر الدول تضررا وأثر ذلك على الإنفاق على التعليم.

ولكن مصر تعرضت لضغوط دولية لترشيد الإنفاق الحكومى فى عام ١٩٧٩م اشترطت "وكالة التنمية الأمريكية لكى توجه برامج مساعداتها للتعليم المصرى أرسلت مجموعة من الخبراء الأمريكيين ليقوموا بدراسة أحوال التعليم فى مصر بالاشتراك مع بعض الخبراء المصريين وصدر التقرير، ولقد طلب صندوق النقد الدولى فى ذاك الوقت أيضاً من مصر البدء بتنفيذ مخططات خفض الدعم وترشيد الإنفاق الحكومى والاستهلاكي

ومنها خفض الإنفاق على التعليم الجامعى والاتجاه إلى تمهين التعليم وذلك بتطبيق صيغة التعليم الأساسي"[١]

وسارعت "السلطة التشريعية بتبنيها سياسة ترشيد الإنفاق على التعليم بعد أن كانت ميزانية التعليم فى التسعينات تمثل (٢٢,٢٪)من ميزانية الدولة فإنها صارت (٩,٨٪)سنة ١٩٨٢م ثم انحدرت إلى (٥,٩٪)سنة ١٩٩١م ،وفى ظل التضخم السائد وارتفاع الأسعار فإنه لا يمكن ان يكون هذا التخفيض كافياً للقيام بتبعيات التيسير اليومى للعملية التربوية ناهيك عن الإصلاحات التربوية المنشودة المعلنة كما ينبغى ملاحظة أن هذه الميزانية يستنفذ منها ٨٥٪متطلبات أجور العامل فى قطاع التعليم"[٢]

وأن العولمة ساهمت بدور كبير فى التأثير على التعليم وذلك من خلال تدخل بعض الهيئات الدولية فى الشئون الداخلية المصرية بهدف تطوير و إصلاح المنظومة التعليمية ولكن اشترطت على الحكومة المصرية تقليل الإنفاق الحكومى ومنها قطاع التعليم ، ونحن فى حاجة ماسة إلى زيادة الإنفاق على التعليم حتى يمكننا تطوير التعليم وذلك عن طريق شراء الأجهزة والمعدات التكنولوجية التعليمية التى تسهم فى رفع مستوى الكفاءة التعليمية .

ولكن إذا نظرنا إلى واقع ميزانية التعليم نجد أنها فى زيادة مستمرة حيث أن تكلفة الطالب أصبحت سنة ١٩٩٣م /١٩٩٤م (٨, ٢٨٤)جنيه مصرى .

بالنسبة للطالب من التعليم قبل الجامعى ، مقابل (٧, ٩٧)جنيهاً مصرياً سنة ١٩٧٤- ١٩٧٥م وهو ما يعنى أن ما ينفق على الطالب قد تضاعف حوالى ثلاث مرات فى عشر سنوات فإن الحقيقة تقول أن ما أنفق على التعليم سنة ١٩٩٤ على الطالب ما

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ،ص ٩٣.
(٢) سلامة صابر محمد العطار، سمات المتعلم والتشكيلة التربوية فى ضوء العولمة والواقع المصرى، مجلة كلية التربية (عين شمس) العدد الخامس والعشرون،جزء (٢)،١٩٩٧م ص١٨٧.

يساوى(٣٩,٧٧) جنيه بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ وهو ما يعنى أن كلفة الطالب انخفضت إلى حوالى ٤٠٪ مما كان الإنفاق عليه سنة ١٩٧٥م[١]

وهذا سوف يؤثر فى مستوى العملية التعليمية وجودتها فى الوقت الذى نحن فى أمس الحاجة إلى تحسين التعليم حتى نستطيع إعداد الأفراد القادرين على مواجهة سلبيات العولمة وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتى أصبحت واقع يفرض نفسه على الدول النامية ومنها مصر والتى أصبحت مستهدفة من الدول المتقدمة التى ترغب فى فرض سيطرتها وهيمنتها الدولية تحت مظلة إصلاح الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية.

٣- التوجه نحو خصخصة التعليم فى مصر.

ساهمت العولمة بدور كبير فى تقليص دور الدولة من خلال تأثيرها تدريجيا على الاقتصاد وفتح أبوابها وأسواقها أمام المنتجات العالمية فى ضوء سياسة الاقتصاد الحر والتوجه نحو الخصخصة التى شملت معظم المجالات ومنها مجال التعليم والنظر على العملية التعليمية كاستثمار يعود بالربح السريع على أصحاب هذا المجال الذى أصبح اليوم من السمات المميزة داخل المجتمع المصرى "وقضية خصخصة التعليم ليست جديدة على مجتمعنا ففى كل العصور كانت هناك مدارس خاصة حتى فى العهد الناصرى كان هناك مدارس خاصة ولكن الجديد فى الأمر هو دعوة القطاع الخاص بأن يدخل بثقله فى عملية الخصخصة هذا من ناحية وانتقال الخصخصة من مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوى إلى مرحلة التعليم الجامعى ."[٢]

(١) سلامة صابر محمد العطار ،مرجع سابق ،ص ١٨٧.
(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٢.

وهذا بمثابة أحد مظاهر العولمة فى دخول التعليم مجال التجارة الحرة والكسب السريع كبديل للتعليم الخاص الذى كان يمثل عملاً خيرياً يتبرع به القادرون لخدمة غير القادرين من أبناء المجتمع وذلك كصدقة جارية لا بهدف الربح أو الكسب ولكن فى ظل تغير القيم التى تفرضها العولمة علينا أصبح هذا يخالف واقع الاقتصاد الحر الذى يهدف إلى تحقيق الربح بأي وسيلة.

وفى مقابل تخصيص الميزانية وتقليص دور الدولة فى الإنفاق على التعليم نجد تشجيعاً للدور الخاص بكافة صوره وتمثل هذا "فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦م بشأن الجمعيات التعاونية والقرار الوزارى رقم ١٤ تأسست بعض المدارس بواسطة مجموعات من المساهمين شأنها فى ذلك شأن أى شركة استثمارية، أما القرار رقم (٣١) فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات من شروط المؤهلات اللازمة حتى تاريخ خدمتهم من التعليم الخاص كما استثنى ممثل الشخص الاعتباري (صاحب المدرسة) من شروط الحصول على مؤهل جامعى بالنسبة للتعليم الأساسي طوال فترة شغله لهذه الوظيفة" (١)

وبصدور قانون رقم ١٤ لسنه ١٩٨٦ والذى يدعو إلى تأسيس بعض المدارس مثلما يحدث فى الشركات التجارية يُعد هذا بمثابة تأييد من السلطة السياسية فى مصر لتوجه التعليم العام والجامعى نحو الخصخصة التى تقوم على أساس اعتبار المؤسسات التعليمية الخاصة شركات استثمارية تحقق الربح لأصحابها تحت مسمى التحولات الاقتصادية الحرة التى تفرضها العولمة الاقتصادية داخل قطاع التعليم "وهكذا أصبحت خصخصة التعليم مؤشراً على تحول التعليم باعتباره مشروعاً تجارياً مغرياً وإننا نعى تماماً سُنة التغير ولن ندعو إلى أن يعود التعليم كى يصبح عملاً خيرياً وصورة من صور البر و لا

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ،ص ص ١١٠- ١١١.

نحلم بأن يصبح"نضالاً وطنياً " ضد التخلف لا يبقى ربما مادياً ولكن ما يفزعنا حقاً هو أن "يتوحش" التعليم الخاص فيتحول إلى"غول" لا هم له إلا امتصاص الدماء"[١]

وأيضا نجد الوزارة حولت بعض المدارس بها إلى مدارس تجريبية للغات "فتقرر إنشاءها وبدء الدراسة بها من العام ٧٩- ١٩٨٩م وفقا للقرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩م"[٢] وبدلاً من أن تسعى وزارة التربية والتعليم إلى " الارتفاع بمستوى التعليم بها والذى هو باللغة العربية لكى تقدم نموذجاً يستقطبهم إذا بها تقلد التعليم الخاص فتبدأ فى تحويل بعض المدارس الحكومية العامة إلى تعليم باللغة الإنجليزية وحتى تتحايل على الدستور الذى يقرر أن الدولة تقدم التعليم لطلابها مجاناً، سمت هذه المدارس "تجريبية " وهذا اسم غير مسمى – تقدم خدمات إضافية تستحق أن تطلب مصروفات نظيرها من الطلاب"[٣]

وبذلك ساهت العولمة فى نشر التعليم الخاص الذى يقوم على استثمار رأس المال وأيضاً تحول التعليم ببعض المدارس إلى تعليم باللغة الإنجليزية لكى ينقل الثقافة الغربية والأمريكية بين طلابنا منذ الصغر وبالتالى يقل انتماءهم للوطن ويظهر ذلك فى مدى إعجابهم بالنظم الغربية الأمريكية وهذا ما تهدف إليه الدول المتقدمة التى تمتلك زمام الأمور بقوتها الاقتصادية والسياسية تحت مظلة عولمة العالم.

ومن المساوئ "الناجمة عن خصخصة الهيئات التعليمية حيث يؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى شرائح عديدة مما يورث الحقد والضغينة على الفئة الأكثر ثراءً كما أنه يؤدى

(١) سعيد إسماعيل على ، التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، القاهرة :عالم الكتب ١٩٩٨م ، ص ٣١.
(٢) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ،ص٩٤.
(٣) سعيد إسماعيل على ، التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، مرجع سابق ، ص ٣١.

إلى القضاء على مجانية التعليم تدريجياً حتى يصبح فى المستقبل القريب عدم وجود مكان فى الجامعات لأولاد الطبقة الكادحة الفقيرة"[١]

وبالتالي فإن القطاع التعليمى أصبح مستهدفاً بالتوجه نحو الخصخصة بهدف تحقيق الربح فى ظل آليات العولمة وتقليص سلطات الدولة لحساب فئة الأغنياء وظلم الفئة الفقيرة والتى تمثل الأغلبية العظمى من قطاع السكان فى الدول النامية ومنها مصر

تحديد أدوار جديدة لعناصر التربية والتعليم فى ظل العولمة :

تتميز بلدان العالم العربى بأنها تتشابه إلى حد كبير فى الأنظمة الاقتصادية والسياسية وكذلك التربوية ، إن النظام التعليمى بصورته الحالية لن يستطيع تحقيق النهضة والارتقاء الثقافى المطلوب لأفراد هذه الدول ومنها مصر بالرغم من تعدد الاتجاهات المعاصرة للتغلب على هذه المشكلة فى ظل سلبيات العولمة والتغيرات الجديدة التى أحدثتها بالنظم التعليمية والتجديد الذى يواجه نظامنا التربوى على جميع الأصعدة يفرض علينا أن نضع تصوراً لمهام جديدة للعملية التربوية حتى تستطيع مسايرة أو الحد من سلبيات العولمة ، ومن المهام الجديدة للعملية التربوية فى ظل العولمة ما يلى:

١. مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التربوية الحالية :

تفرض التغيرات التى أحدثتها العولمة فى نظم الحياة المختلفة بصفة عامة والنظم التربوية بصفة خاصة أن نسرع بتطوير النظام التعليمى من خلال مراجعة شاملة لعناصره والإسراع بإدخال التكنولوجية المتطورة بمؤسسات التعليم الجامعى وقبل الجامعى لأنها" قادرة على تحسين العملية التعليمية – وهذا أمر أكيد - ومن المخزي الا نلاحقها بحماس،إذا كان فى إمكانهاجذب انتباه شبابنا،وإطالة فترة بقائهم فى المدارس ، وزيادة

(١) سعد خلف عبد الوهاب عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

الجرعة التعليمية أثناء وجودهم بها فإنها لن تغير مؤسساتنا التعليمية فقط ولكنها ستغير حتماً مجتمعنا وحياتنا"[١]

فمن غير الممكن أن يغير العالم نظامه ليقدم لنا ما نرضى عنه ، ولهذا أصبح علينا أن نعد أبناءنا بان يكون لديهم مناعة عقلية وفكرية وعلمية وأن يقرروا بأنفسهم ما يصلح لهم وما يضرهم وذلك من خلال غرس بعض الاتجاهات التربوية حتى يتمكنوا مستقبلاً من التعامل مع ظاهرة العولمة .

ولذا نستعرض سريعاً بعض الغايات التربوية العامة فى مجتمع المعلومات ومنها ما يلى [٢]:

- لم يعد هدف التربية هو تحصيل المعرفة وأن المعرفة لم تعد هدفاً فى حد ذاته بل الأهم من تحصيلها هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها فى حل مشاكلها.
- لا بد للتربية الجديدة أن تتصدى للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابي وقبول المخاطرة وتعميق مفهوم المشاركة.
- لم تعد وظيفة التعليم مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية بل تجاوزتها إلى النواحى الوجدانية والأخلاقية وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته ، وأن يحيا حياة أكثر ثراءً وعمقاً .

(١) فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا الوسائط المعلوماتية وكيف تغير معلوماتنا وحياتنا ،ترجمة حسام الدين زكريا ، من سلسلة عالم المعرفة :(تصدر) عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد (٢٥٣)، يناير ٢٠٠٠م ص ٤٨٢.

(٢) هدى حسن حسن ، " التعليم وتحديات ثقافة العولمة"،مجلة كلية التربية (عين شمس) ، العدد الثالث والعشرون جزء (٣)، ١٩٩٩م ،ص ص ٢١٠-٢١١.

- لم يعد هدف التربية هو خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيمه قادراً على التواصل مع الغير يتقبل الواقع المختلف عن واقعه والرأى المغاير لرأيه.
- علينا أن ننمى لدى إنسان الغد كيف تعمل آليات تفكيره وذلك يجعله واعياً بأنماط التفكير المختلفة وذا قدرة على التعامل مع العوالم الرمزية بجانب العوالم المحسوسة دون أن يفقد الصلة التى تربط بينهما.
- على التربية المرجوة أن تهئ الفرد لعالم فيه العمل سلعة نادرة حتى نتوقع أن تصبح فرص العمل أحد مظاهر الرفاهية الاجتماعية فى عالم الغد ، إن الغاية العظمى للتربية هى أن ينعم الإنسان باستقلالية ليصبح قادراً على أن يخلق عمله بنفسه وأن يشغل أوقات فراغه التى نجدها نتيجة إلى الزيادة المطرودة بما يثرى حياته ويعود بالخير على أسرته ومجتمعه.

ونستخلص مما سبق أن هدف التربية لم يعد مقصوراً على نشر التعليم بالاهتمام بنوعيته ، وفى تعاملنا مع العولمة نحتاج إلى ركائز فلسفية للتربية تنمى العقل ووحدة التفكير حتى يستطيع الفرد التعامل مع المتغيرات التى تحدث من حوله بنوع من الحرية والقدرة على الاختيار الأفضل الذى يخدمه ويخدم مصالح مجتمعه.

٢. المرونة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالتعليم :

تتعرض النظم التعليمية فى ظل العولمة لمتطلبات جديدة فى ظل التغيرات المتسارعة العالمية فى هذا المجال ولهذا فإن المسئولين عن التعليم فى حاجة ماسة لتطوير أدائهم القيادى والإداري الذى يتصف فى معظم أوقاته بالجمود وبالتالى تتأثر مسيرة تطوير العملية التعليمية فى الدول العربية ومنها مصر فى ضوء التوجه نحو الإصلاح

الاقتصادي والتعليمى الذى فرضته العولمة علينا حتى نواكب ما يدور من أحداث عالمية فى هذا المجال.

لذا على الإدارة أن تعدل من سلوكها بالاتجاه نحو المرونة فى اتخاذ القرارات" لأنها لديها القدرة الفائقة على تعديل الذات فى مواجهة التجديد ومرونة النظام وقدرته على مواجهة متطلبات متجددة دوماً مع المحافظة على مستوى جيد من إنجاز الأهداف المرونة تعنى الاندماج والوحدة بصيغ متنوعة على مسار موحد لتحقيق أهداف متنوعة والقدرة الفائقة على تعديل الهدف وتعديل المسار وتوقع ظروف لم توضع فى الحسبان والانطلاق من نقطة ليست محددة بيقين تام لأنه لا يوجد يقين تام والقدرة على توقع المتغيرات ومواجهاتها،وتعنى التلاؤم والموائمة مع الزمن ومع ظروف المكان وظروف المتعلم وهذه كلها سمات يفرضها العصر"(١)

ولكن النظام التعليمى الحالى العربى المصرى يفتقد إلى المرونة الحقيقية فى سرعة اتخاذ القرارات وربما يعود ذلك إلى أن الإدارة الحالية لا تعى الظروف التى يعيشها العالم سواءً أكان متقدماً أم نامياً فى ضوء العولمة ولهذا فإننا فى حاجة إلى نظام إداري جديد يتسم بالمرونة فى اتخاذ وتنفيذ القرارات التى تضمن تحقيق الأهداف التى تسعى التربية والتعليم على تحقيقها ، والبعد عن الأسلوب التقليدى الذى يتمسك به الآن معظم العاملين فى مجال إدارة التعليم والذى يتسم بالروتين والنمطية .

ولكى تتم عملية سرعة تنفيذ واتخاذ القرارات التعليمية لابد أن تتسم الإدارة فى ظل العولمة بعدة مميزات فى عصر المعلومات ومنها ما يلى:

- أن تتسم الإدارة الجديدة بالقدرة على التعامل مع تكنولوجيا التعليم ومنها الحاسب الآلى والإنترنت والبريد الإلكتروني مما يؤدى هذا بدوره إلى تطوير الأداء

(١) سلامة صابر محمد العطار ، مرجع سابق ، ص ١٩١.

- أن تعتمد الإدارة الجديدة فى تسجيل البيانات والمعلومات الخاصة بالمعلمين والطلاب على أجهزة الحاسب الآلى بالمدرسة حتى تستطيع سرعة التعامل مع معطيات العملية التعليمية مما يسهل عليها سرعة اتخاذ القرارات اللازمة فى وقت قصير.
- أن تتسم الإدارة الجديدة بالقدرة على الاعتماد الذاتى فى التعليم بهدف تطوير أسلوبهم الإداري بما يتمشى مع الظروف التى تفرضها العولمة وغيرها من التغيرات المختلفة والتى تؤثر فى المجتمع.
- تشجيع الإدارة الجديدة المعلمين والطلاب على استخدام المستحدثات التكنولوجية والتعليمية الموجودة بالمدارس فى ضوء الإمكانيات المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن .

٣. إعداد معلم الألفية الثالثة :

لكى تستطيع الدول العربية ومنها مصر مواجهة العولمة والاستفادة منها لابد من تطوير التعليم بصفة عامة وإعداد المعلم بصفة خاصة "ويتطلب هذا مع عصر العولمة من المعلم أن يكون ذا طبيعة خاصة يتصدى من خلال النشء إلى عولمة الأسرة بالشكل الذى يؤدى إلى ذوبانها دون الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاختلاف وكذا مواجهته لعولمة الدولة وإذابة دورها ، وذلك لتأكيد دور المؤسسة التى يعمل بها فى الحفاظ على طابعها القومى كما يستطيع مواجهة هيمنة إمبراطورية الشر الأبيض المتمثلة فى الرأسمالية الأنانية والتى تستعبد أفراد المجتمع لصالح القلة من الأغنياء وأيضاً يستطيع المعلم توعية النشء لصد ومواجهة الإسقاط الثقافى الذى تسقطه الدولة المعولمة"[١]

(١) محمد كتش ، فلسفة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المعاصرة ، القاهرة : مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠١م ص ص٢٠٩- ٢١٠.

obeikandl.com

وبذلك فنحن فى حاجة قوية إلى معلم ذى طبيعة خاصة له قدرة على التعامل مع المتغيرات التى تفرضها العولمة على المجتمع ولكى يتحقق ذلك لابد من وضع مرتكزات مستقبلية لتكوين المعلم العربى والمصرى فى ظل العولمة ومن هذه المرتكزات ما يلى:(١)

- تنمية الوعى الثقافى لدى المعلمين من خلال فهم التغيرات العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى العالمى والإقليمي والقومى ومدى انعكاسها على المجتمعات ومن بينها العولمة واتفاقية الجات وأهمية المشروعات الكبرى وعلاقتها بالاستثمار حتى تتكون لديه خلفية ثقافية تسهم فى توصيل الفهم لطلابه.
- تنمية مهارة التفكير الابتكارى والتفكير العلمى لدى المعلم بما يحقق تنمية المراتب العليا للتفكير، وحتى تتكون لديه القدرة على التمييز بين ما هو صالح وما هو طالح .
- تحقيق المفهوم الشامل لعلوم المستقبل، والتكامل بينهما ومدى إسهامها فى تقدم الأمم والشعوب.
- توجيه وتعديل السلوك البيئى والصحى لدى المعلمين وذلك من منطلق أن التعليم تعديل فى السلوك وليس مجرد تراكم للمعرفة والمعلومات .
- تنمية التعليم الذاتى لدى المعلم حتى يستطيع الاعتماد على نفسه فى التوصل للمعرفة ويؤدى هذا إلى تنميتها بين طلابه فى المستقبل .
- التأكيد على تنمية الأصالة لدى المعلم وفى ذات الوقت تنمية الاهتمام بالمعاصرة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع العربى وسلوكيات أفراده .

(١) محمد على نصر ، بعض قضايا العولمة وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربى ، المؤتمر العلمى الثانى (الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد رؤية عربية، (فى الفترة من ١٨ ٢٠ أبريل) ،كلية التربية بأسيوط ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٠م، ص ص٩٨- ٩٩.

ولكى يتحقق ذلك لابد من النظر فى طبيعة إعداد المعلم العربى والمصرى وذلك بالاهتمام بالمناهج المتطورة التى تنمى لديه القدرة العلمية وتكسبه أيضاً ثقافة ذاتية للتعرف على التحديات التى تواجه أمته وفى مقدمتها العولمة والاتفاقيات الدولية والهيمنة الأمريكية على العالم ويؤدى هذا إلى إعداد معلم يتعامل مع الألفية الجديدة بحرية فى اختيار ما ينفعه وينفع طلابه .

ومن هذا المنطلق فنحن محتاجون إلى معلم الألفية الثالثة معلم"يتغير دوره تغيراً جذرياً يعمل الوسيط بين المدرسة والمجتمع ، محفز لطلابه، يستنطق أحسن ما فيهم من قدرات ويكتشف فيهم مواطن النبوغ العبقرية والموهبة ويقومون بدور الوسيط النشط فى عملية التعليم والبحث عن المعرفة التى يتحمل مسئوليتها أساساً أبناؤهم ويزود طلابه بمفاتيح المعرفة وقواعد الأسلوب العلمى فى الدراسة وطرق البحث السليمة والحديثة"(١)

وإذا تحققت هذه السمات فى المعلم فسوف تحدث طفرة فى العملية التعليمية فى الوطن العربى ومنها مصر لكن الواقع يؤكد أنه مازال المعلم متمسكاً بالأنماط التقليدية فى التدريس وهذا سوف ينعكس على التعليم فى ظل العولمة .

أكدت كثير من الدراسات أن " المدرس أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التربوية التى تعانى منها معظم مجتمعات العالم وهو أيضاً أحد العوائق الأساسية أمام حركة التجديد التربوى المطلوب لتلبية مطالب عصر المعلومات وعصر العولمة"(٢)

وبذلك فإن المعلم الركيزة الأساسية التى يقوم عليها إصلاح التعليم وبهذا سارعت مصر بإرسال المدرسين للخارج عن طريق البعثات لتدريبهم على أحدث الطرق والأساليب العلمية بالدول المتقدمة وأيضاً تدريبهم داخل مراكز التطوير التكنولوجى الموجودة داخل

(١) حسين كامل بهاء الدين،الوطنية فى عالم بلا هوية تحديات العولمة ، القاهرة : دار المعارف،٢٠٠٠م ، ص ١٢٨.
(٢) هدى حسن حسن ، مرجع سابق ، ص٢١١.

المديريات التعليمية بكل محافظة وذلك بهدف رفع مستوى أدائهم وإكسابهم المهارات اللازمة لمواجهة العولمة وغيرها من التغيرات التى يشهدها عالمنا المعاصر والتى تؤثر فى شخصية الإنسان وقدراته وفى الهوية والخصوصية الثقافية التى تعبر عن مجتمعه ولكى نواجه هذا الخطر فعلينا بتطوير نظامنا التعليمى الذى يحقق إعادة تشكيل وتكوين الشخصية بما يجعلها أكثر كفاءة للتعامل مع متغيرات هذا العصر ويتم ذلك من خلال تبنى المؤسسات التربوية بعض الاتجاهات التى يجب غرسها فى أبنائنا منذ الصغر حتى يتمكنوا مستقبلاً من التعامل مع ظاهرة العولمة .

ومن الاتجاهات التربوية الواجب غرسها فى المواطن العربى والمصرى ما يلى: (١)

- تكوين روح المبادرة والإبداع والعمل الذاتى المستقل ، أى تكوين القدرة الذاتية العربية فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاغتراب.
- التأكيد عل فكرة الوجود العربى الواحد وعلى أهمية العمل العربى المشترك فى شتى المجالات وصولاً إلى الوحدة والانطلاق ومن مبدأ وحدة مصير العرب غير المتجزئ .
- التأكيد على أهمية مبدأ الحرية الاجتماعية والسياسية واعتبارها المنطلق الأساسي لكل إبداع وتجديد بناء حضارى.
- ترسيخ بعض القيم الأساسية فى النفوس وبعض منها قيم قد أكدها تراثنا الإسلامي فى عصور نهضته ومن تلك القيم :
  - التعاون والتضامن والتكامل الاجتماعي والعمل الجماعى.
  - قيم إعلاء العلم والاستمساك بالفضائل التى تكونت فى تراثنا الخاص.

(١) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، مرجع سابق ، ص ص٥٤- ٥٥.

- التأكيد على قدرة الإنسان العربى فى تحدى الطبيعة وتكوين روح التسلط على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان .
- تنمية روح"المستقبلية" والإيمان بأهمية وجدوى التخطيط العلمى بعيد المدى فى كل أمور الحياة العامة والخاصة.
- غرس روح التجديد والاجتهاد ورفض آليات الجمود والتفكير الخرافى .

ولكى نقى شبابنا من أفكار العولمة وغيرها فيقع العبء الأكبر على التربية فى إعداد وتسليح المواطن العربى و المصرى بأسس متينة وراسخة تجعله قادراً على التفاعل مع الألفية الثالثة بكل ما فيها من تقدم تكنولوجى وفى الوقت نفسه يحافظ على هويته الثقافية بكل أبعادها العربية الأصيلة.

ثالثا : الهيمنة الأمريكية وظهور الوحدة القطبية فى النظام العالمى الجديد:

شهد العالم ظاهرة فريدة نادرة "تمثلت فى تفكك دولة واختفائها من التاريخ فى الوقت نالت فيه ظاهرة تاريخية أخرى القدر نفسه من الندرة ، وهى تعاظم نفوذ دولة عظمى أخذت فى التفرد بالشأن العالمى ، فمع انحسار و تفكك الاتحاد السوفيتى وانشغاله بهمومة الداخلية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق اكبر قدر من الانتشار العالمى وتحقق أكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية ، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولى كدولة وحيدة تتمتع بمواصفات ومقومات الدولة العظمى"(١)

وبدأ النظام الدولى الجديد بدخول مرحلة جديدة من السياسة الدولية انتهى معها نظام القطبية الثنائية الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ليحل محله النظام الجديد

(١) سيد أبو ضيف أحمد ، الهيمنة الأمريكية . نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمى الجديد ، مجلة عالم الفكر (الكويتية) ، العدد(٣)، المجلد(٣١)،يناير-مارس ٢٠٠٣م ،ص ١١.

الذى يتميز بأنه أحادى القطبية والذى يخضع لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتى تتصرف من موقع إدارة العالم وتقرر شئونه السياسية والاستراتيجية كدولة عظمى وحيدة فى العالم المعاصر.

وذلك لأنها أكثر تحالفاً من أى وقت مضى وحلفها السياسى هو أكثر تماسكاً واحتفاظا بقوته ويتضح ذلك من تصريحات القيادة بالإدارة الأمريكية التى توضح طبيعة الأوضاع العالمية السائدة اليوم ومنها ما يلى:(١)

- من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى منذ انهيار المعسكر الشرقى وحرب الخليج الاولى للقيادة والزعامة الدولية
- أثبت الواقع من خلال حرب الخليج الأولى وما بعدها أن الولايات المتحدة تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن لإستصدار قرارات تسير وفق مصالحها وذلك باسم الشرعية الدولية.
- الهدف الأساسى من الأوضاع العالمية الحالية يتمثل فى توفير الأمن والرفاهية لدول التحالف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لأجيال قادمة وذلك عن طريق السيطرة على منابع النفط وكذلك السيطرة على أسعاره وكذلك تستخدم الأقمار الصناعية لرصد الأسلحة غير التقليدية وتدميرها ليكون للتحالف التفوق فى المجال العسكرى والمجال التقنى التكنولوجى.
- الولايات المتحدة الأمريكية فى سعيها لبسط سيادتها على العالم كله وتريد أن تقيم النظام الدولى الجديد على مقياسها وفقاً لمعاييرها وقيمها .

(١) حسن سيد سليمان ،تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة ، من كتاب العرب ونظام عالمى جديد ، (تحرير) مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة ، القاهرة :الجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٨م،ص ص٨٨-٨٩.

والواقع يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الآن القوى العظمى فى العالم وتتحكم فى القرارات الدولية حسب مصالحها وأيضاً يمكن لها أن تتحدى الشرعية والقوى الدولية كما حدث الآن فى قيامها بحرب ظالمة ضد العراق واحتلاله بالرغم من عدم شرعيتها وذلك فإنها من أقوى دول العالم فى هذه الحقبة الزمنية "فالاقتصاد الأمريكي مازال هو الأضخم عالمياً فإجمالي الناتج القومى للولايات المتحدة يتجاوز (٦تريليون)دولار وهو ما يوازى حوالى ٢٥٪ من إجمالي الناتج العالمى (وفقاً لتقرير البنك الدولى فى عام ١٩٩٦م وهو يزيد عن ضعف الاقتصاد اليابانى الذى يعد ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، كما أن ضخامة الاقتصاد الأمريكي تتجسد فى كافة المجالات الاقتصادية بما فى ذلك المجالات الزراعية حيث تنتج الولايات المتحدة محاصيل زراعية تكفى لإطعام نصف سكان العالم بالإضافة إلى أنها هى الدولة الأولى فى العالم من حيث عدد المليارديرات ، وعدد رجال الأعمال كما أنها الأولى فى العالم من حيث عدد الشركات متعددة الجنسيات" .(١)

زيادة التدخل الأمريكي فى شئون العالم العربى.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية فى ظل الهيمنة الأمريكية على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى سوف نجد أنها فقدت جزءاً كبيراً من دورها الذى كان متاحاً لها فى النظام الثنائى القطبية وأصبحت أمام تدخل أمريكى مباشر فى شئونها الداخلية فى الوقت الذى تعانى فيه بعض الأنظمة العربية من عجز فى إدارة التأقلم مع البيئة الخارجية وفقاً لحاجاتها ومصالحها الداخلية التى تعانى أيضا من قصور فى مجالات عدة يذكر منها السيد يس مايلى(٢) :

(١) سيد أبو ضيف أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٢.
(٢) السيد يس ، الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر والسلام العالمى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣م،ص ١٨.

- من الناحية السياسية مازالت معظم الأنظمة العربية تسبح فى محيط الشمولية أو السلطوية حيث تقهر الجماهير وتقيد حركتها تحت مسميات شتى .
- من الناحية الاقتصادية هناك غياب كامل للرؤية الاستراتيجية التى من شانها على المدى الطويل أن تعبئ الطاقات فى سبيل تنمية مستدامة من شأنها أن تحفظ حقوق الأجيال المستقبلية بالإضافة إلى سد الاحتياجات الأساسية لأجيال الحاضر.
- من الناحية الثقافية هناك مؤشرات كمية وكيفية تكشف عن الغزو الفكرى والذى يعود أساساً إلى شيوع الأمية إلى نحو (٤٠٪) من السكان فى المنطقة العربية.

ومع المشكلات التى تعانى منها الأنظمة العربية سواءً فى المجال الاقتصادي أم السياسى أم الثقافى أم التعليمى أدى هذا بدوره إلى زيادة تكريس الهيمنة الأمريكية على الدول العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ويظهر هذا أولاً فى احتلالها العراق وفرض سياسة التهديد للجميع وفرض الديمقراطية الزائفة على الأنظمة العربية ونرى ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية من عدة مداخل نذكر منها ما يلى:-

أ- مدخل حماية الأقليات والظروف الإنسانية :

يعد هذا المدخل أكثر مداخل " الضغوط الأمريكية خطورة بسبب سهولة إيجاد مبررات له، بل وخلق هذه المبررات أصلاً فى كثير من الدول العربية التى تضم أقليات

عربية أو دينية أو طائفية وتصل خطورة هذا المدخل إلى حد يهدد بتقسيم بعض هذه الدول كحد أقصى ، وإضعاف سيطرة الحكومة المركزية على بعض أجزاء الدولة كحد أدنى"(١)

وبهذه الطريقة تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول "وحدث ذلك قبل احتلالها العراق حيث قامت بتوفير حماية دولية للأكراد الذين تفرقوا أمام قمع قوات النظام العراقى نتيجة تمردهم وقامت باستصدار القرار ٦٨٨ فى ٥ أبريل ١٩٩١م ، الذى أكد ضرورة سماح العراق بوصول جهود الإغاثة الدولية مع التحذير من أية عرقلة لهذه الجهود"(٢)

وأيضاً تعرضت السودان الشقيق لحملة مكثفة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا والتى ركزت على الحرب الأهلية فى الجنوب "فقد طالبت أمريكا فى أول مارس ١٩٩٣م من سفيرها فى الخرطوم المجتمع الدولى للتدخل فى جنوب السودان من أجل إنهاء المعاناة المرعبة لسكان المنطقة وأقامت جيوب أمنية لحماية ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف شخص معرضين للخطر الشديد ، وواكب ذلك حملة بريطانيا اتخذت من مجلس العموم مسرحاً لها تحث على التدخل لحماية قبائل النوبة فى غرب السودان"(٣)

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سياسة حماية الاقليات من أجل التدخل فى الأنظمة العربية وتستغل نفوذها فى مجلس الأمن بسرعة إصدار القرارات الدولية التى تخدم مصالحها ولهذا فعلى الدول العربية ان تعى هذا وتحاول من تعديل أنظمتها الداخلية بأيدى أبنائها المتعلمين وذلك بالاعتماد على تطوير المنظومة التعليمية العربية التى تعد أجيال المستقبل القادرين على مواجهة التحديات التى

(١) وحيد عبد المجيد ، المتغيرات السياسية الدولية فى الحقبة الراهنة، من كتاب العرب ونظام عالمى جديد ، (تحرير) مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زرنوقة، القاهرة: الجمعية العربية للعلوم السياسية ،١٩٩٨م ،ص ١١٨.
(٢) المرجع السابق، ص١٢٠.
(٣) المرجع السابق، ص١٢٠.

تفرضها الهيمنة الأمريكية وفى الوقت ذاته يساهمون فى بناء الوطن فى جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ويحافظون على كيانه وترابطه ووحدته حتى تكون أمة لها مكانتها بين دول العالم.

ب. مدخل محاربة الإرهاب الدولى :

إن الولايات المتحدة الأمريكية "عازمة على استخدام مدخل محاربة الإرهاب لممارسة الضغوط على بعض الدول العربية عندما تريد تصفية حسابات معها أو إرغامها على إتباع سياسة معينة أو التخلي عن أخرى ويساعدها على ذلك عدم وجود معايير متفق عليها للاتهام بمساندة الإرهاب حيث تنفرد وحدها بتحديد هذه المعايير وتطبيقها انطلاقا من قانونها الداخلي وأهداف سياستها الخارجية ولذلك فهى تتمتع بحرية حركة واسعة فى هذا المجال وتمارس استخدام مدخل محاربة الإرهاب بشكل انتقائي"(١)

ولكن بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر(٢٠٠٠م)"أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب وسرعان ما بلور العقل الاستراتيجى الأمريكي مبرراً يعطى لأمريكا الحق فى أن تقوم بضربات إجهاضية ضد أي دولة إذا ما قررت أنها تمثل خطراً على أمنها القومى وذلك على أساس إن سياسات الاحتواء والردع التى كانت سائدة فى عصر الحرب الباردة لم تعد تكفى لمواجهة الأخطار الكبرى الناجمة عن موجات الإرهاب الجديد" (٢)

ومصر من الدول التى سارعت إعلان الحرب ضد الإرهاب وذلك من خلال الخطاب السياسى المصرى والذي حذر دول العالم من ظاهرة الإرهاب، ولكى لا تقع ضحية للإرهاب فلابد أن تقاومه من الداخل بإعداد أجيال متعلمة على قدر من الوعى الذى يحافظ على

(١) وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٢) السيد يس ، الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر والسلام العالمى ،مرجع سابق، ص ٣٧٠.

المجتمع ولا نسمح بتدخل اى دولة فى شئوننا الداخلية ولكى يحدث ذلك لابد من تطوير مناهجنا التعليمية التى تهدف إلى تنشئة الشخصية السوية القادرة على مواجهة الأخطار والتصدى للإرهاب على المدى البعيد.

ج- مدخل زيادة المعونة الأمريكية للتعليم :

مع زيادة الانفتاح فى مصر بدأت وزارة التربية والتعليم فى طلب تعاون الهيئات الدولية الحكومية التابعة للدول المتقدمة سواء أكانت الأوربية أم الولايات المتحدة الأمريكية لكى تحصل على معونات مالية وخبرات فنية تستطيع بواسطتها معالجة بعض المشكلات التى يعانى منها التعليم وتسهم هذه الهيئات بدور فعال فى تطوير وإعادة هيكلة القطاع التعليمى المصرى حتى يواكب التطورات العالمية فى هذا المجال.

ويزداد "هذا التدخل والتأثير تدريجياً ومن بين ثنايا العون المادى والفنى الذى تم بيننا وبين الهيئات الدولية المختلفة منذ السبعينيات حتى وصل الأمر إلى استئثار القطب الأمريكي بنصيب الأسد من أوجه العون المقدمة لنا سواء تم ذلك عن طريق مشروعات البنك الدولى ومنه بالباطن الى وكالة التنمية الأمريكية أو لغيرها من الوكالات وبيوت الخبرة الأكاديمية الأمريكية العاملة فى مجال التعليم وحتى الفترة الحالية"(١)

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية دائماً إلى فرض سيطرتها على بعض الدول ومنها مصر من خلال تقديم المعونات المالية والفنية للتعليم العام.

فتحتَ ستار زيادة " كفاءة التعليم العام تم تطوير المركز القومى للبحوث التربوية بإضافة مسمى تنمية آلية وبتغير هيكله التنظيمى ليضم شعباً ثلاث من بينها شعبة التخطيط التربوى ، كما ألحق به مستقلاً عنه كذلك مركز تطوير المناهج ولقد عمل فى كل من شعبة التخطيط وهذا المركز يضم الخبرتان المصرية والأمريكية فى المدة القصيرة التى

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص ٨١.

تراوحت لمدة عامين منذ (١٩٨٨/١٩٩٠م) والتى ظل بها مندوبو هيئة (بريدجز) فى شعبة التخطيط بالمركز وقد تجاوزت عمليات النصح والتوجيه والمتابعة الدورية لمشكلات التعليم الأساسى إلى جميع تفاصيل المنظومة التعليمية نظامية وغير نظامية ، وانتقل الخبراء الأمريكيين إلى الإدارة العامة للتخطيط بديوان عام الوزارة والتى تم تأسيسها بالقرار الوزارى ٢٠٣ لعام ١٩٨٩ وأيضا استمروا فى العمل بمركز تطوير المناهج باعتباره جهة مستقلة"(١)

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً رئيسياً فى تطوير التعليم فى مصر ويتضح ذلك من خلال الهيئات التابعة لها والتى تسهم فيها بمعونات مادية وفنية بالتعليم الأساسى والفنى والمهنى والجامعى وأيضاً مشروعاتها تتسم بالاستمرار وتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية ولكن الخطورة الحقيقية لهذا الدور فى قيامها بتخطيط مناهجنا من خلال إنشائها مركز تطوير المناهج ووجود خبراء أمريكيين فى هذا المجال وهنا تكمن الخطورة الحقيقية فى الوصول إلى مناهج مطورة قد لا تخدم الجانب المصرى بقدر ما تخدم المصالح الأمريكية فى مصر، والذى ساهم فى هذا هو سياسة الانفتاح التى تتوجه إليها الدولة منذ السبعينيات وحتى الآن ، ولكى يتحقق إصلاح التعليم المصرى لابد أن يكون التحديث والتجديد نابعاً من الداخل ويتم بأيدى مصرية وبالإمكانات المادية المتاحة وبالتخطيط المستقبلى لإعداد أبناء المجتمع المصرى ويؤدى هذا بدوره إلى تحقيق التنمية الشاملة فى كافة المجالات .

التجديد التربوى ودوره فى مواجهة الهيمنة الأمريكية :

نجد أن النظام الدولى الراهن يقوم على القطب الأوحد متمثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تسعى بكل السبل والوسائل إعادة صياغة النظام العالمى طبقاً لمصالحها

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.

السياسية والاقتصادية والثقافية، وهى تعتمد فى ذلك على آلياتها الإعلامية ذات التقنية العالية، ومؤسساتها الاقتصادية، وسيطرتها على مؤسسات التمويل الدولية، وهى بذلك تضمن فرض هيمنتها على معظم دول العالم ومنها الدول العربية ومصر ومن هذا المنطلق يجب على هذه الدول سرعة الأخذ بنظام تطوير المنظومات التعليمية لتعد الأجيال القادرة على مواجهة الفكر الأمريكى والذى تغلغل فى النظم السياسية والتعليمية ، ولكى يتحقق ذلك لابد من الإعتماد على الركائز التعليمية التى تحد من تدخل أمريكا فى النظام التعليمى كاتجاه نحو التجديد التربوى بالتعليم ليقوم بدوره فى مواجهة الهيمنة الأمريكية ويتضح ذلك من خلال ما يلى :-

(١) الاعتماد على الكوادر المصرية فى تطوير مناهج التعليم :

نظراً لتزايد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها على البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرها من المؤسسات الدولية وبذلك فهى تضمن تدخلها فى القرار السياسى بالعديد من الدول ومنها مصر وتحاول التدخل فى شؤون التعليم من خلال المعونات المالية المشروطة والتى تقدمها للمؤسسات التعليمية بسبب"قصور التمويل المخصص للتعليم وضعف الخبرات الفنية المتوفرة بالكادر الذى يدير التعليم، والقيود الإجتماعية المؤثرة على منظومة التعليم مثل ضغط النمو السكانى" (١).

ومن جانب ضعف الإمكانيات التعليمية تحاول الولايات الأمريكية التدخل فى إصلاح التعليم بمصر من خلال تقديم المعونات المادية والفنية والخبرات التى تسهم بدورها فى تطوير المناهج التعليمية بما يحقق مصالحها فى المستقبل .

ومن هنا يجب على المسؤلين على التعليم فى مصر الإعتماد على الكوادر الفنية والخبراء المصريين فى إصلاح التعليم كاتجاه نحو التجديد وفى نفس الوقت البعد عن

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص٧٩.

الخبرة الأجنبية المفروضه كشرط رئيسى لقبول المعونات الخارجية الموجه للتعليم ، وأن تعد المناهج فى ضوء الثقافة العربية التى تتمشى مع طبيعة المجتمع المصرى وأن يتحول التعليم إلى قوة تقود المجتمع إلى التقدم وأن يعد الكوادر البشرية التى تعتز بالوطن ومقدراته الحضارية وفى نفس الوقت إعداد الكوادر البشرية التى تسهم بدورها فى تلبية متطلبات التنمية بالمجتمع وبذلك يمكن للتعليم أن يقوم بدوره المنشود فى الحد من الهيمنة الأمريكية .

(٢) زيادة دور المشاركة المجتمعية المصرية فى التعليم :

ونتيجة للتغيرات السريعة التى تفرضها الهيمنة الأمريكية على الدول العربية ومنها مصر ظهرت الحاجة إلى وجود شراكة فعالة بين مؤسسات المجتمع المدنى – غير الحكومية – والحكومة لتسهم بدورها فى تقديم الدعم المادى والفنى للمنظومة التعليمية والتى تعانى من ضعف واضح فى مخرجاتها التعليمية وإمكاناتها المادية.

وبدأت"الآراء تنادى بتحمل كافة التنظيمات الإجتماعية والمهنية فى المجتمع المسؤولة ، خاصة وأن هناك أزمات إنفاق فى مجال التعليم ومن أجل مواجهة هذا الأمر ظهرت دعوات ترشيد الإنفاقات التعليمية وضرورة وجود شراكة بين الحكومات وبقية التنظيمات الإجتماعية المهنية فى المجتمع مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والكيانات العمالية وغيرها"[١] من أجل إبراز دورها فى خدمة التعليم ولكى يتحقق ذلك فلابد من سرعة اتخاذ الإجراءات والقوانين التى تنظم هذا العمل داخل المجتمع.

(١) محمد الأصمعى محروس ، الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق ، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م،ص ٢٨.

ومع الضغوط التى تفرضها الهيمنة الأمريكية على مصر وغيرها من الدول، أصبح التعليم قضية أمن قومى مسئولاً عنه كافة قطاعات المجتمع المدنى والحكومى ليقوم بدوره فى تقديم المساعدات المادية والفنية الموجهة للتعليم كاتجاه للتجديد فى العملية التعليمية بغية رفع مستوى الكفاءة التعليمية ويتم ذلك فى ضوء المعايير القومية التى تحافظ على مقدرات المجتمع وبذلك نضمن الحد من الهيمنة الأمريكية والتى تظهر فى المعونات المادية والفنية التى تقدم للتعليم والتى تهدف منها التدخل فى صنع القرار السياسى المتعلق بالتعليم.

(٢) العمل على نشر التوعية العلمية داخل التعليم المصرى :

نظراً لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية آليات إعلامية قوية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة فهى تستطيع الوصول إلى المجتمعات العربية ومنها مصر لكى تضمن فرض هيمنتها على تلك الشعوب تعتمد على بث مواد إعلامية لها القدرة على إضعاف روح الانتماء ونشر الإحباط وفى الوقت ذاته تضمن انبهار وجذب هذه الشعوب بتفوقها فى شتى المجالات الإقتصادية والعسكرية والثقافية والتعليمية وغيرها ويؤدى هذا بدوره إلى فقدان روح العمل بين الشباب وعزوفهم عن التعليم الغير قادر على إلحاقهم بسوق العمل داخل المجتمع .

ولكى نحد من هذا الخطر لابد أن تتبنى الدولة سياسة تعليمية جديدة تعمل على نشر روح الانتماء للوطن وحب التعليم والعمل بين أفراد المجتمع كاتجاه نحو التجديد التربوى الذى يهدف إلى تغيير دور مؤسسات التربية لتقوم بدورها فى نشر التعليم بين أفراد المجتمع خارج حجرات الدراسة من خلال " تشجيعهم على مواصلة البحث والدراسة وتبصرهم بأن العلم والتعليم لا يتوقف عند حجرات الدرس ، بل بدايته الحقيقية بعد التخرج حيث يصبح الطالب وجهاً لوجه مع البحث العلمى بعد أن توفر أدواته، والإعتماد

على الذات لتحصيل المزيد من العلم وتنمية معلوماته"[١] حتى لا يفقد المتعلم الروح العلمية التى تضمن له مستقبلاً أفضل فى مجتمع يعتمد على العلم والتكنولوجيا كأساس للتقدم.

ولكن الواقع الحالى للعملية التعليمية فى مصر يؤكد على ضعف مخرجاتها التعليمية وعجزها عن تلبية سوق العمل داخل المجتمع فى ظل التغيرات السريعة التى يفرضها العالم المتقدم ويؤدى هذا بدوره إلى نشر روح السلبية العلمية فى مواصلة التعلم، فى الوقت الذى أصبح التعليم هدفه الحقيقى هو تخريج أعداد غير مؤهلة علمياً ومهنياً مما يزيد من معدلات البطالة ولهذا يجب على الدولة أن تدرك مدى هذه الخطورة وأن تسرع فى تبنى سياسة التجديد بالتعليم والتى تسهم بدورها فى نشر الوعى التعليمى وأهميته للمجتمع .

رابعاً: اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية :

تعد اتفاقية "الجات GATT[*] بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء فيها والتى تسمى – الأطراف المتعاقدة – بالنظر إلى الطبيعة التعاقدية للاتفاقية بهدف تحرير التجارة الدولية فى السلع على أساس مبادئ حرية التجارة عن طريق إزالة القيود المترسبة من تطبيق الفكر التجارى"[٢]

جولات الجات :

أجريت سبع جولات للمفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة أورجواي، الجولة الثامنة وذلك على النحو التالى [٣]:-

- جولة جنيف ١٩٤٧م وشاركت فيها (٢٣) دولة.

---

(١) حسن بن إبراهيم الهنداوى، التعليم وإشكالية التنمية ، سلسلة كتاب الأمة: تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر،العدد (٩٨) ، السنة الثالثة والعشرون، ١٤٢٤هـ ،٢٠٠٤م ١١٨.

(*) General Agreemention Tariffs and Trade.

(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية١٩٩٥م ص٢٨-٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص٤٥-٤٦.

- جولة آتسى (فرنسا) ١٩٤٩م وشاركت فيها(١٣)دولة.
- جولة توركاى (إنجلترا) ١٩٥١م وشاركت فيها(٣٨)دولة.
- جولة جنيف ١٩٥٦م وشاركت فيها(٢٦)دولة فقط.
- جولة ديلون (جنيف) ١٩٦٠م -١٩٦١م وشاركت فيها أيضاً(٢٦)دولة.
- جولة كندى(جنيف)٦٤-١٩٦٧ وشاركت فيها(٦٢)دولة.
- جولة طوكيو(جنيف)٧٣-١٩٧٩م وشاركت فيها(١٠٠)دولة.
- جولة أورجواى ١٩٨٦م وتم الموافقة عليها عام ١٩٩٣م.

وتهدف الجات "تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء ويعمل أيضاً على الوصول على التوظف الكامل واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل والعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمى"[١]

ولكن الحقيقة أن هذه الاتفاقية تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة والتى تعتمد على استيراد المنتجات الغذائية و بالتالى فهى سوف تصبح أسواقاً مفتوحة دائماً للمنتجات العالمية فى ضوء اتفاقية الجات

مبادئ اتفاقية الجات :

تقوم الاتفاقية على ثلاثة مبادئ رئيسية وهى كالتالى[٢]:

(١) نبيل حشاد ، مرجع سابق،ص٨٦.
(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ص٣٨-٤١.

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

وهو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أى طرف آخر فى سوق الدولة دون قيد أو شرط ودون تميز، ولا يجوز التمييز ضد مصالح أى دولة عضو فى الاتفاقية إنما يلزم تحقيق المساواة فى المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

٢- مبدأ الشفافية :

أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية فى المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته خلال الحصص .

٣- مبدأ المعاملة الوطنية :

ويعنى التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً على صعيد التداول والتوزيع و التسعير والضرائب دون تمييز ضد سلع دولة دون أخرى.

والمبادئ التى تقوم عليها اتفاقية الجات تخدم الشركات متعددة الجنسيات وإنتاجها من السلع الاستهلاكية داخل أسواق الدول النامية التى أصبحت مفتوحة بدون شروط أو قيود جمركية ، وسوف يؤدى مبدأ الشفافية إلى إغراق الأسواق بالمنتجات ذات الجودة والأقل فى التكلفة من المنتج المحلى والذي لا يستطيع المنافسة إذا صُدر إلى أسواق الدول المتقدمة وبالتالى تتأثر الصناعات المحلية وقد تتوقف تماماً.

وانضمت مصر إلى اتفاقية "الجات" فى عام ١٩٧٠م أى بعد مضى ٢٢عام من سريان الاتفاقية عام ١٩٤٢م،أى شاركت فى جولة طوكيو وجولة أورجواى وهم بمثابة أهم جولات الاتفاقية ولقد التزمت مصر من حيث المبدأ بكافة مبادئ اتفاقية الجات "وبدأت

تخفض التعريفات المفروضة على السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات بمعدل سنوى(٤ ,٢٪) سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥م ، وأيضاً التزمت مصر بتعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات ، سواءً فى مجالات الاستثمار أو الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية"(١)

مصر وحقوق الملكية الفكرية :

يشهد العالم اليوم تطوراً علمياً وتكنولوجياً فى شتى مجالات الحياة وتسهم فى بنائه الدول المتقدمة والتى ترغب فى الحفاظ على حقوقها الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالإبداعات وبراءات الاختراع أو العلاقات التجارية بحيث تضمن احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواءً كان صناعياً أم فنياً أم أدبياً بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين له ولهذا سارعت هذه الدول بعقد الاتفاقيات الدولية المبرمة على صعيد حماية حقوق الملكية الفكرية.

ومن المبادئ الجديدة التى أسفرت عنها جولة الاوروجواى زيادة درجة الحماية الممنوحة لمايسمى "حقوق الملكية الفكرية بالمقارنة بما كانت تتمتع به من قبل من الحماية طبقاً للقواعد التى أُرسيت عام ١٩٦٧م وبإنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO (*)

كما اتخذت قواعد جديدة لهذه الحماية ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وأهمها توسيع نطاق الحماية وزيادة مدة سريانها والتزام الدول الموقعة على الاتفاقية

(١) أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٩م ، ص ٢٢٤.

(*) World Intelectual Property Organization.

* انضمت مصر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "وايبو"فى عام ١٩٧٦م.

تضمن تشريعاتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية وفرض عقوبات على الخارجين عليها"[١]

وحماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر ليست بالأمر الجديد فقد"صدر أول قانون لحماية براءات الاختراع فى عام ١٩٤٩م أعقبه حماية حقوق المؤلف فى عام ١٩٥٤م والذى تم تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م ليواكب التطورات الدولية فى مجال حماية حقوق المؤلف وخاصة اعتبار برامج الحاسب الآلى ضمن الأعمال الفنية الأدبية لتتمتع بنفس فترة الحماية".[٢]

ومن الواضح أن مصر شرعت فى تعديل قوانينها فى مجال حقوق المؤلف والملكية الصناعية التى تضمن التصميمات وبراءات الاختراع لتتواكب مع الاتفاقيات الدولية والمنظمة لهذا المجال وقد تضمنت الاتفاقية الجديدة على إمداد حقوق المؤلف إلى (٥٠)سنة وحق استغلال العلامات التجارية إلى (٧)سنوات وأن تزداد مدة حماية براءات الاختراع التى كانت تشمل قبل ذلك طريقة الصنع فقط فأصبحت تشمل بالإضافة على ذلك المرجع نفسه.[٣]

وبذلك تضمن الدول المتقدمة فرض سيطرتها وهيمنتها الفكرية والثقافية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة حيث" تسعى الدول المالكة للمعرفة إلى استغلالها لتحقيق المزيد من التبعية لها، ومع المحاولات الجادة الرامية إلى تدويل البحوث العلمية والتربوية تزداد تبعية الشرق للغرب وتدعم النظريات الغربية ويؤدى ذلك إلى عرقلة البحوث فى الوطن العربى ومصر أو ربما يؤدى إلى جمود الفكر التربوى العربى "[٤]

(١) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق،ص١٨٠.
(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية ، مرجع سابق ، ص٣٠٦.
(٣) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق،ص١٤٦.
(٤) صبرى خالد عثمان ، أهم مشكلات البحث التربوى فى ضوء بعض المتغيرات المعاصرة رسالة دكتوراة، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى،٢٠٠٣م، ص ١٤٦.

ونذكر أهم الآثار السلبية التى تحدثها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول العربية ومصر وهى كالتالى:-

- فى ضوء الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية يتطلب هذا تكاليفاً باهظة تدفعها الدول العربية ومنها مصر فى مقابل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة التى تعتمد عليها الدول العربية اعتمادا كبيراً، بسبب ضعف إنتاج التكنولوجيا محليا
- تسهم هذه الاتفاقية فى زيادة نفوذ الدول المتقدمة التى ترغب فى فرض هيمنتها الثقافية والفكرية على المجتمعات العربية ومنها مصر وبذلك تضمن استمرار التبعية والتى تخدم مصالحها الاستعمارية .
- نجد أن الدول العربية ومنها مصر تعتمد اعتمادا كبيراً فى صناعة الدواء على بدائل لمنتجات أجنبية وطبقاً لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدى هذا على زيادة كبيرة فى أسعار الدواء مما يصعب على أغلبية الشعوب الفقيرة الحصول عليه.

التجديد التربوي الذى تفرضه اتفاقية الجات وحقوق املكية الفكرية .

فى الوقت الراهن تسعى الدول المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فى فرض سيطرتها على دول العلم النامى ومنها الدول العربية وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية والتى تشرع القوانين وتحفظ للدول المتقدمة حقوقها الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالإبداع وبراءات الاختراع وغيرها والتى أغلبها تسيطر عليه بحكم تفوقها العلمى والتكنولوجى ويؤدى هذا إلى زيادة العبء على الدول العربية ومصر ولهذا يجب عليها سرعة اتخاذ الإجراءات التى تنمى لديها قدرة الاعتماد على النفس فى التصنيع والتطوير التكنولوجى ولكى يتحقق ذلك لابد من تحديث النظم التعليمية العربية القائمة بإدخال التجديد التربوي فى ضوء الإمكانات المتاحة ومنها ما يلى :-

(١) بناء القدرة التكنولوجية الذاتية ودعمها.

إن الدول العربية أصبحت اليوم تواجه سلسلة من التغيرات التكنولوجية التى لا تقوى على استيعاب الكثير منها إلا بجهد خارق حتى تتمكن من عدم اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ولكى يتحقق ذلك لابد من الاعتماد على نفسها فى بناء قاعدة علمية تكنولوجية تقوم على تخطيط جيد للإمكانيات المتاحة وذلك من خلال تطوير النظام التعليمى الذى ينمى لدى الفرد القدرة على الابتكار والإبداع حتى لا نعتمد على الدول المتقدمة التى تنادى اليوم بحقوق الملكية الفكرية فى ظل اتفاقية الجات والتى تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.

أى أن الدول العربية ومنها مصر فى حاجة ماسة إلى "متابعة الثورة التقنية وأسسها العلمية وإلى تطوير نماذجها الصالحة لحاجات التنمية الشاملة بإرساء أسسها بإعداد المعلمين ، وتكوين الأجهزة الملائمة ، وصياغة المشروعات بمنطلقات قومية وجعل جميع هذه الجهود مستندة إلى الكفايات العربية وملائمة لحاجات المجتمع العربى وتجنب أخطاء نقل التقنية بصيغتها الجاهزة والاعتماد فيها على التصورات والكفايات الأجنبية"[١] ويؤدى هذا بدوره إلى وضع أسس يقوم عليها التقدم العلمى بالدول العربية

ويمكن بناء القدرة التكنولوجية لدى المواطن العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة وذلك من خلال تطوير السياسات والاستراتيجيات التربوية والعلمية بالطرق التالية:-

(١) سعيد إسماعيل على ، خصائص التعليم العام فالوطن العربى ودوره فى مواجهة التحدى الإسرائيلى، من كتاب الأبعاد التربوية للصراع العربى الاسرائيلى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: يوليو ١٩٨٦م ، ص١٢٧

obeikandl.com

- تطوير النظام التعليمى القائم الذى يعد المواطن العربى والمصرى القادر على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة وذلك بإدخال التقنيات التربوية المتطورة بمؤسسات التعليم قبل الجامعى.
- فى هذا "السياق الثقافى العلمى التكنولوجى وتحدياته تتطلب طرائق المناهج الربط بين التعليم وعالم العمل ، وبين عالم العمل والتعليم والبحث العلمى وأن تكون المهمة الحقيقية التى تتصدى لها عملية التعليم والتعلم هى السعى إلى توفير الوسائل والظروف والمحفزات التى تمكن الطالب من تحسين مستوى قدراته"(١)
- لابد من إنشاء المدارس العلمية للموهوبين وذلك من خلال انتقاء الطلاب من مدارس التعليم الأساسى ذوى الميول البحثية والتفوق العلمى وزيادة نسبة المقبولين كل عام.
- زيادة الإنفاق على التعليم بما يتمشى مع معدلات الإنفاق بالدول المتقدمة حتى يتحقق ما نرجوه من تحسين مستوى الخريجين بما يتمشى مع التغيرات العالمية فى المجال العلمى والتكنولوجى.
- العمل على نشر أهمية تطوير التعليم من خلال وسائل الإعلام المختلفة حتى تنمى لدى أفراد المجتمع حب العلم والتمسك به بدلاً من النفور الحادث الآن بين معظم طبقات المجتمع الغير قادرة على تعليم أبنائها.

(١) حامد عمار، مواكبة مناهج التعليم لمتغيرات التقدم العلمى والتكنولوجى ، من سلسلة قضايا إسلامية،تصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، العدد(٦٣)،جمادى الأول ١٤٢١هـ أغسطس ٢٠٠٠م ص١٤٧.

obeikandl.com

- أن تسهم "التربية ذاتها فى إرساء أسس التقنية باعتبارها تطبيقاً للعلم فى مجالات الحياة وفى توفير مقومات تطويرها وتكييفها لمطالب التنمية الشاملة"(١)

(٢) الاهتمام بآليات البحث العلمى :

إن اجتياز التحديات الحالية والقادمة التى تواجه الدول العربية وبينها مصر تتوقف على مدى نجاحها فى تطوير آليات البحث العلمى التى تثرى المكتبة العربية والمصرية بالإبداعات الأدبية ، وأيضاً باكتشاف براءات الاختراع التى تنمى قطاع الصناعة وبالتالى نعتمد على أنفسنا فى التقدم العلمى والتكنولوجى فى ضوء اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية الذى يمثل العامل الرئيسى فى حدوث الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة.

وتشير "إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن أحد العوامل الرئيسية فى اتساع الفجوة القائمة إنما يرجع - فى المقام الأول - إلى أن الدول النامية على الرغم من أنها تضم (٨٠٪) من سكان العالم ، لا يتجاوز مجمل إنفاقها على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى (٤٪) من مجموع الإنفاق عليها ، كذلك فإن ما يتوافر للدول النامية من العلماء والمهندسين لا تزيد نسبته عن (١٤٪) من المتاح على المستوى العالمى"(٢)

ومن الواضح أن الفارق بيننا وبين الدول المتقدمة كبير جداً، وهذا يفرض علينا أن نسرع بتطوير آليات البحث العلمى وفى إعداد جيل من العلماء يكون قادراً على التعامل مع هذا الواقع ولكى يحدث ذلك لابد من تحديث التعليم العام بما يواكب طبيعة المجتمع

(١) سعيد إسماعيل على ، خصائص التعليم العام فى الوطن العربى ودورة فى مواجهة التحدى الإسرائيلي، مرجع سابق،ص١٢٦.

(٢) مفيد شهاب ، أهمية التكنولوجيا فى العالم الإسلامي وعلاقات التعاون بين مصر والعالم الإسلامي، من سلسلة قضايا إسلامية : تصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، العدد(٦٣)، جمادى الأول ١٤٢١هـ أغسطس٢٠٠٠م ، ص٥٤.

العربي وجذوره الحضارية وليس التحديث الذى يعتمد على الدول الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية والتى لا يهمها إلا مصالحها العامة وأن تظل الدول الفقيرة تحت سيطرتها حتى تستنزف أموالها وعقولها.

ومن المؤكد أن اجتياز هذه التحديات يتوقف على أن يعى العرب أهمية العمل المشترك فى مجال البحث العلمى الذى يعتمد على إستراتيجية عربية متكاملة مخطط لها جيداً واضحة المعالم والأهداف ويمكن تنفيذها ولا تظل حبيسة الورق حتى نحقق التنمية الشاملة لمجتمعاتنا.

ويستند الإطار الاستراتيجى للبحث العلمى والتنمية على عدة عوامل أهمها ما يلى.[١] :-

- إن البحث العلمى والتكنولوجى ضرورة حياة وقاطرة تقدم المجتمعات فى كل مجالات نشاطها ، لذلك ينبغى أن يكون تحت إشراف وتوجيه الدولة وأن تشارك فيه كل الوزارات والمؤسسات الحكومية الخاصة .
- إن البحث العلمى والتكنولوجى استثمار حقيقى بكل معنى الكلمة ولذلك فإن كل جهد يبذل فيه أو تمويل يقدم إليه سوف يحقق عائداً مباشراً على أصحابه وعلى المجتمع كله.
- إن البحث العلمى والتكنولوجيا لا يتطوران إلا بالتواصل الوثيق مع مراكز البحوث العلمية لذلك لابد أن تفتح أمامها كل النوافذ حتى يتوفر لها الاحتكاك المباشر الذى يصقل الخبرة ويؤدى إلى مزيد من المنافسة.

(١) مفيد شهاب ، مرجع سابق،ص ص٥٦-٥٧.

- إنه فى نفس الوقت الذى تتجه فيه الدولة إلى امتلاك التكنولوجيا المتطورة عالية الكثافة ينبغي أن تعمل على تطوير تكنولوجيا محلية تتلاءم مع البيئة وتتمشى مع احتياجاتنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية .
- إنه لا ينبغى أن يحدث انفصال بين البحث العلمى والتنمية التكنولوجية لأنهما عنوانان متكاملان عضوياً بل وهما وجهان لعملة واحدة .
- إنه ينبغى أن تتحول فلسفة جعل البحث العلمى والتكنولوجيا جزءاً من التعليم على جعل التعليم رافداً أساسياً لهما ولذلك ينبغى أن يتطور التعليم الأساسي والتعليم العالى والجامعي لكى يهئ العقلية التى يتوالد فيها البحث العلمى وتنمو التكنولوجيا.

ولذا أصبح على الدول العربية أن تواجه التحدى الأساسى ألا وهو امتلاك وسائل العلم الحديث والقدرة على تطوير بحوثها العلمية وأن تتعاون فيما بينها حتى تواجه مخاطر القرن الحادى والعشرين.

ونرى أنه يجب على الدول العربية أن تعمل معاً من أجل تطوير آليات البحث العلمى وذلك من خلال ما يلى:-

- على الدول العربية أن تسرع باتخاذ القرارات التى تؤدى إلى زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمى والتى لا تتعدى (٢,٣٪) من الناتج القومى.
- تقييم واقعى للوضع القائم للبحوث العلمية ومقارنتها بما يحدث فى دول العالم المتقدم حتى تقف على حقيقة ما يحدث فى المراكز البحثية.
- العمل على إعادة العلماء العرب المهاجرين إلى وطنهم وذلك عن طريق توفير ما يضمن لهم الاستقرار العلمى والمالى والاجتماعي والبُعد عن البيروقراطية والروتين

الحكومى الذى يعطل التقدم بسبب قصر نظر المسئولين عن العملية البحثية فى الوطن العربى.

- أن تركز الدول العربية على الأبحاث العلمية والأدبية التى تسهم بدور كبير فى التنمية الاقتصادية العربية.
- أن يوجد ترابط بين الأبحاث التى تجرى فى الجامعات وبين الهيئات والمراكز البحثية وان توجد هيئة مسئولة عن تطبيق هذه الأبحاث فى الواقع والعمل على تسويقها بين الدول العربية.
- العمل على تشجيع الطلاب منذ الصغر على دراسة المواد العلمية وخاصة الرياضيات والطبيعة والكيمياء ومراعاة الطلاب الموهوبين فى هذا المجال.
- إنشاء لجنة علمية بمجمع البحوث العربية تعمل على ترجمة المواد العلمية الموجودة بالدول المتقدمة حتى نستطيع تعريب العلوم باللغة العربية ونأخذ العبرة من الدول المتقدمة التى درست العلوم بلغتها القومية وعلى سبيل المثال اليابان والصين وغيرهما.

أهم التحديات المحلية :

إن عملية التجديد التربوى تنطبق على مبدأ أنه توجد تحديات مختلفة تفرض على التربية أن تطور نفسها حتى تستطيع مواجهة ما يحدث داخل المجتمع من تغيرات تؤثر فى ترابطه الاجتماعي والثقافى والاقتصادي والذى يؤدى بدوره إلى تحقيق الاستقرار الداخلى والارتقاء بالتنمية الاقتصادية التى تسهم فى رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ومن أهم التحديات المحلية التى تواجه المجتمع المصرى وتؤثر فى تقدمه اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وسياسياً ما سوف نذكر منه ما يلى:-

أولاً : الزيادة السكانية :

تعد الزيادة السكانية من أخطر التحديات التى تواجه الدول النامية ومنها الدول العربية والتى يسجل "معدل النمو السكانى فيها أعلى من معدل النمو السكانى فى كل مناطق العالم وأن عدد سكان العالم العربى يتضاعف كل (٣٠سنة)تقريباً كما اتضح أن نسبة الإعالة إلى من تقع أعمارهم بين (١٥-٦٤)سنة فيه مرتفعة عن نظيرتها فى الدول النامية والدول الصناعية وأن الزيادة المطردة فى عدد السكان وارتفاع نسبة الإعالة يؤثران بصورة مباشرة على عمليات التنمية البشرية"[١] ولهما تأثيرات سلبية على أفراد المجتمعات وتعوق التقدم المنشود.

ويعانى المجتمع المصرى من مشكلة الزيادة السكانية التى تعوق التنمية فى شتى المجالات المختلفة فقد بلغ "عدد سكان مصر فى ٢٠٠٢/١/١حوالى ٦٧,٨٨٦,٢٢٩ نسمة"[٢] وتزداد حدة المشكلة لأن الموارد الطبيعية والإنتاج لا تكفى الزيادة السكانية التى تحدث اليوم مما أدى إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وتعليمية كثيرة نلمسها فى حياتنا فقد انخفض مستوى المعيشة بين طبقات المجتمع وأيضاً مازالت الأمية منتشرة بالرغم من الجهود التى تبذلها الدولة.

الزيادة السكانية تمثل تحدياً خطيراً لها أثرها على العملية التعليمية وقد تعرقل عملية التجديد التى تهدف إلى تحسين مخرجات التعليم والإرتقاء بمستوى الخدمات التعليمية نظراً لعدم التخطيط الجيد للاستفادة من الزيادة السكانية تظهربعض المشكلات التى تؤثر فى العملية التعليمية فى مصرمنها ما يلى:-

(١) أحمد المهدى عبد الحليم، التحديات التربوية للأمة العربية ، مرجع سابق ،ص١٠.
(٢) وزارة التربية والتعليم ، دليل الزيادة السكانية لتدريب المعلمين، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٢م ص٤١.

١- زيادة معدلات القيد والقبول بالمدارس:

ونتيجة للزيادة السكانية - الغير مخطط لها - زاد الطلب الاجتماعي على التعليم ولهذا سارعت وزارة التربية والتعليم فى استيعاب المزيد من التلاميذ بالتعليم قبل الجامعى "فقد تطورت أعداد التلاميذ فى جميع المراحل إلى(١٥٤٣٥٥٠٠) تلميذ فى عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤م) بواقع (٨٠٥٧٦١٦) بنين و(٧٣٧٧٨٨٤) بنات بعد أن كانت (١٢١٠١٨٤٦) تلميذ عام ١٩٩١/١٩٩٢م) بواقع (٦٦٥٦٩٣٦) بنين و(٥٤٢٣١٧٨) بنات وبذلك تكون نسبة الزيادة (٢٧,٥٥٪) وارتفعت نسبة الاستيعاب فى المرحلة الإبتدائية إلى (٩٤,٩٪) والنسبة الإجمالية للاستيعاب الكلى (١٠٤,٤٪) "[١]

ويتضح أن نسبة الاستيعاب بالتعليم العام زادت بمعدل كبير جداً والسبب يرجع إلى الزيادة السكانية، وهذا فى ضوء غياب التخطيط الاستيعاب مثل هذه المعدلات فيمثل هذا عقبة تواجه الحكومة وتعوق العملية التعليمية الغير مؤهلة لاستيعاب هذه الأعداد ومن هذا المنطلق يجب سرعة اتخاذ الإجراءات التى تستطيع استقبال هذه الأعداد من التلاميذ ولكى يتم ذلك لابد من تحديث التعليم بأساليب متطورة تعتمد على التجهيزات التكنولوجية الحديثة وأن يتغير دور المعلم والإدارة كاتجاه نحو التجديد التربوى .

٢- الحاجة إلى زيادة أعداد المبانى المدرسية:

أدت الزيادة السكانية إلى زيادة الإقبال على التعليم مما ترتب عليه الحاجة إلى أبنية تعليمية جديدة لتستوعب هذه الزيادة " فقد تم إنشاء (١٣١٧) مدرسة جديدة خلال العام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م ليرتفع إجمالى عدد المدارس فى مصر إلى (٣٦٣٣٢) مدرسة "[٢]

(١) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم ، التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة، القاهرة :وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣م ص١٩٨.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم المشروع القومى لتطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٧.

وبالرغم من التوسع فى إنشاء المدارس فإنها لا تستطيع استيعاب الزيادة فى عدد التلاميذ وهذا يسبب مشاكل عديدة منها ازدحام كثافة الفصول بالمدارس وأيضاً بعض المدارس تعمل أكثر من فترة وهذا يتعارض مع التطور الذى تسعى إليه الدولة بالرغم من الميزانية الكبيرة التى توفرها للعملية التعليمية .

٣- زيادة الإقبال على الدروس الخصوصية :

والزيادة السكانية تؤدى بدورها إلى نقص كفاءة النظام التعليمى وأيضاً تعرقل تقدمه وتجعل اليوم الدراسى الكامل عدة فترات قصيرة لا تفى بالاحتياجات التعليمية فضلاً عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ كما جعلت وباء الدروس الخصوصية يتفشى نتيجة ازدحام الفصل المدرسى أو نقص الاستيعاب لدى الطلاب ، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم على المعدلات المعقولة "(١)

ومما لاشك فيه أن هذا سوف يزيد من العبء على الأسرة المصرية التى تتحمل مصاريف الدروس الخصوصية حتى توفر لأبنائها قدراً من التعليم الذى لا يتوفر داخل المدرسة نتيجة لازدحام الفصول بسبب الزيادة السكانية التى تفوق المعدلات التى تخطط لها الدولة .

٤- الاستعانة بافراد غير مؤهلين علمياً ولا تربوياً:

نظراً للزيادة السكانية الكثيفة التى ترتب عليها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم ارتفعت نسبة المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة"الأمر الذى أدى إلى زيادة الحاجة إلى هيئات التدريس المؤهلة بعدما انخفضت نسبتهم لعدد الطلاب وقد اضطرت أجهزة التربية والتعليم لمواجهة هذا التدفق السكانى الهائل إلى الاستعانة بأفراد غير

(١) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٧م ،ص٦٠.

مؤهلين علمياً ولا تربوياً للمساعدة فى عملية التدريس بالمدارس مما أدى مع مجموعة أخرى من العوامل إلى انخفاض مستوى التعليم ومستوى الخريجين.(١)

ومن هنا كان ضرورياً على الدولة أن تستعد لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وذلك بإعداد هيئة التدريس المؤهلة علمياً وتربوياً وأصبح الآن لدينا عدد كبير من كليات التربية تقوم بإعداد المعلمين المؤهلين من أجل تلبية احتياجات المجتمع فى ضوء زيادة الإقبال على التعليم وبالرغم من ذلك نجد أن الدولة فى أحيان كثيرة تستعين بغير المؤهلين تربوياً للقيام بعملية التدريس وهذا يؤثر فى العملية التعليمية ويقلل من أهمية التطورات التربوية التى دخلت النظام التعليمى المصرى.

دور التجديد التربوى في مواجهة الزيادة السكانية:

إن مشكلة الزيادة السكانية لها تأثيراتها على العملية التربوية لما ستحدثه من زيادة فى الإقبال على التعليم وهذا بدوره يؤدى إلى عجز الحكومة فى مواجهة هذا الإقبال على التعليم وفى نفس الوقت يعرقل جهود التنمية ولكن من خلال تطوير النظام التعليمى بالاعتماد على التجهيزات التكنولوجية المتطورة يمكن مواجهة مشكلة الزيادة السكانية والاستفادة منها فى دعم الاقتصاد الوطنى وذلك من خلال ما يلى:

١- تجديد الأهداف التربوية :

تستطيع التربية من خلال إعادة صياغة أهدافها وتجديدها مواجهة الانفجار السكانى الذى يهدد جهود التنمية بالدول النامية ومنها مصر" وهذا فى حد ذاته يفرض على التعليم أن يعيد بناء أهدافه ومناهجه ووسائله بشكل تدرك معه الأجيال الجديدة كيفية مواجهة الحياة المستقبلية بعقلية علمية وتكنولوجية يتمكنون بها من مواجهة

(١) ضياء زاهر وآخرين،التخطيط لمستقبل التكنولوجيا التعليمية فى النظام التربوى ، القاهرة :مركز الكتاب للنشر، ١٩٩١م، ص ص١١- ١٢.

المواقف التكنولوجية الحديثة "[١] التى تتمشى مع سمات عصر المعلومات والتقدم الذى يسود عالم اليوم .

ولكى يتحقق ذلك لابد من مشاركة مختلف قطاعات الدولة والهيئات التى يتكون منها المجتمع "وذلك من اجل تحديد الأهداف وتوفير الوسائل الضرورية للإنجاز بحيث تصبح وزارة التربية والتعليم جهازاً للتنفيذ مع التركيز على كل العوامل التربوية التى ستساعد على تحقيق الأهداف"[٢] والتى تخدم النظام التعليمى وتحقق متطلبات تنمية المجتمع وتطوره.

والتربية هي المسئولة عن مواجهة الأخطار التي تهدد كيان الأمة ولكي يتم ذلك لابد من تبنيها أهداف تربوية واقعية لا خيالية يمكن تحقيقها في ضوء الإمكانات المتاحة وتتمشى مع القيم والعادات والتقاليد التي تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية وفي نفس الوقت تنمي لدى طلابنا روح الابتكار والإبداع والتفكير العلمي وأيضا تنمي المهارات الأساسية وإكسابهم القدرة على التعليم الذاتي ولهذا يجب على القائمين بالعملية التعليمية إعادة صياغة الأهداف العامة للتعليم وتبنى سياسة التطويروالتجديد بكافة المراحل التعليمية لكى تستفيد من الزيادة السكانية بحيث لا تصبح مشكلة بل تتحول إلى هدف تنموى يخدم المجتمع المصرى.

٢- التخطيط المستقبلى للتربية :

ينتج عن الزيادة السكانية الكثير من المشكلات التى لها انعكاساتها على العملية التعليمية بحيث أصبحت غير قادرة على تحقيق رغبة أفراد المجتمع فى زيادة الطلب على التعليم ويظهر ذلك فى"مجال التخطيط التربوى من حيث قلة توافر الكفاءات البشرية

(١) على عبد المحسن تقى،فيصل الراوى رفاعى، مرجع سابق، ص٣٦.
(٢) محمد الزعيمى ، مرجع سابق،ص١٢.

اللازمة، والتركيز فى هذا التخطيط ينصب بصفة عامة على الجانب الكمى فقط دون الاهتمام الكافى بالجانب النوعى، من أجل المساعدة على الرفع فى فعالية التعليم وإنتاجيته"(١)

ولهذ تظهر أهمية التخطيط المستقبلى للتربية والمبنى على أسس علمية سليمة تتمشى مع الإمكانات المتاحة لطبيعة المجتمع المصرى وتأخذ فى الاعتبار الزيادة السكانية التى أصبحت اليوم مشكلة تعرقل كافة جهود الدولة وتؤثر فى الاقتصاد الوطنى.

والتخطيط المستقبلى للتربية "يتناول التعليم من الداخل حيث التلاميذ والمناهج وأساليب التدريس والتقويم والمعلمين والإدارة والتنظيمات والأبنية المدرسية والتجهيزات وغير ذلك من المدخلات فيرسم ويعين مسارها وصفاتها الكمية والنوعية خلال عدد من السنوات المقبلة وذلك فى ضوء الواقع الراهن للنظام التعليمى واحتياجاته التنموية وبالاستناد إلى علاقات هذا النظام بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة ووظيفته فى تلبية احتياجاتها التربوية للمواطن وفى القوى العاملة وذلك حسب الإمكانات والموارد المتاحة للتعليم"(٢)

وبهذا فإن التخطيط المستقبلى للتربية هو الطريق الذى يسهم بدوره فى مواجهة الزيادة السكانية والتغلب على زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.

ثانياً :عدم ربط التعليم بسوق العمل :

الواقع يؤكد أن القرن الحادى والعشرين يتميز بسرعة فائقة فى التغير والتطور فى مجالات الحياة وظهور تخصصات ومهن جديدة لم تكن موجودة من قبل وسوف يؤدى هذا بدوره إلى زيادة الأعباء على الدول العربية ومصر التى مازال يعانى نظامها التعليمى من

(١) محمد الزعيمى، مرجع سابق،ص١٢.
(٢) انطوان حبيب رحمة، التخطيط التربوى ،ط٢، دمشق:جامعة دمشق،١٩٩٢،ص٦.

مشكلات "حيث أنه يهتم بالكم أكثر من اهتمامه بالكيف، وذلك فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى والجامعى وفى جميع مستوياتها وأنواعها وتتردد فى عمليات التجريب والتجديد التربوى وأصبح المجتمع العربى لا ينتمى إلى واقع المجتمع فى كليته وشموله، بل يتضمن صور ونماذج وصيغ غريبة عنه فى فلسفته وأهدافه ومحتواه على الرغم من محاولات التكييف التى تحدث له من آن لآخر فإن هذه المحاولات تركز على الشكل والكم أكثر مما تنفذ إلى الجوهر والنوعية، مما يؤدى إلى إهدار فى الطاقات البشرية والجوانب المادية والمالية"(١) وتخلف عن التقدم العالمى.

ونجد أيضاً أن النظم التربوية العربية تفتقد إلى التخطيط الجيد الذى يربط بين التعليم واحتياجات المجتمع من العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية التى تسود جميع قطاعات المجتمع لأنه يوجد" إنفصال بين ناتج التعليم الرسمى عن مطالب سوق العمل وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم والقوى العاملة وبين ما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها ومع عدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية وعزوف بعض الشباب عن الالتحاق بالتخصصات العملية"(٢)

وهذا يتعارض مع متطلبات العصر الذى يهدف إلى تحقيق التقدم العلمى من خلال زيادة الطلب على التخصصات العملية التى تسهم فى إعداد جيل من الشباب ذىالعقلية العلمية التى تتعامل مع التكنولوجيا المتطورة.

ولهذا لا يزال نظامنا التعليمى بعيداً كل البعد عن القيام بدوره فى إعداد الفرد القادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية والذى يحقق متطلبات المجتمع فى التنمية

(١) على السيد أحمد طنش ، مرجع سابق،ص ٣٣٩.
(٢) فايز رشاد الشناوى ، توحيد نظم التعليم العربية فى تكاملها مدخل لتغيير واقع التعليم فى البلاد العربية، المؤتمر السنوى الثالث إدارة التغيير فى التربية وإدارته فى الوطن العربى فى الفترة من ٢١/٢٣ يناير ،كلية التربية جامعة عين شمس ، الجزء الثانى ، ١٩٩٥م ،ص٢٣٧.

الاقتصادية ويرجع ذلك"إلى أن التعليم فقد قيمته فى حد ذاته وأصبح مجرد وسيلة للحصول على شهادة تؤهل حاملها لشغل وظيفة ما وأصبح الهدف الحقيقى المستمر فى مصر هو نجاح التلميذ فى الامتحان والانتقال من صف إلى صف حتى يحصل على الشهادة ونتج من هذا الوضع وجود أنصاف حاملى الشهادات ولديهم من المعرفة قدر متواضع ومن القيم التربوية قدراً أكثر تواضعاً ولم يعد التعليم عاملاً لزيادة الكفاية الشخصية يمنح صاحبه وجهة نظر ناضجة فى الحياة."(١)

وبذلك تنحصر وظيفة التعليم فى إعداد الموظفين بالرغم من تكدس دواوين الحكومة والقطاع العام بهم ،وهذا لا يتسم مع متغيرات العصر الذى نعيشه فى ضوء الانفتاح الاقتصادي والسوق الحر" الذى أصبح فى حاجة ماسة إلى المؤهلين بمهارات الحاسب الآلى على مستويات العمل ابتداء من الوظائف العادية إلى الوظائف التخصصية وخبراء الطاقة والمحركات الكهربائية والأجهزة الطبية والمواصلات وصناعة وتجهيز الأغذية ومكافحة التلوث والإلكترونات والخبراء المتخصصين فى الإلكترونات ونظم المعلومات والهندسة الوراثية وخبراء التسويق وإدارة الوقت والإعلام التلفزيوني واستصلاح الأراضي الصحراوية واقتصاديات المشروعات والسياحة والفندقة ودراسة الجدوى ومنتجو الشركات السلكية والاتصالات ، وهو ما يتطلب وجود تنوع فى تخصصات التعليم العربى والمصرى وتعدد نماذجه لمواجهة حاجة السوق ومطالب التنمية"(٢)

ولكى يتحقق ذلك لابد من ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتنمية ويتم ذلك من خلال الاعتماد على تطوير التعليم بما يتمشى مع ثقافة وطبيعة المجتمع العربى والمصرى

(١) على أحمد حمدى، "دراسة تقويمية لواقع التعليم قبل الجامعى" ،مؤتمر قضية التعليم فى مصر أسس الإصلاح والتطوير (فى الفترة من١٣-١٥أكتوبر)،كلية التربية بأسيوط جامعة أسيوط المجلد الأول،١٩٩٠م،ص ص٣٥-٣٦.

(٢) محمد فوزى عبد المقصود ، اتجاهات الفكر التربوى المعاصر فى إسرائيل . التحديات وسبل المواجهة ، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع،٢٠٠٢م ،ص٢١٨.

ومن ثم تصبح الحاجة ماسة إلى تغيرات جذرية فى التربية العربية حتى تعد الإنسان القادر على مواجهة التحديات المرتبطة بواقعه والتعامل مع المستحدثات العلمية والمهنية التى تهتم ببناء المجتمع والعمل على تقدمه.

ويذكر السيد سلامة الخميس ،أنه ينبغى على التربية العربية أن تعد الإنسان العربى الجديد المحدث والقادر على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية والقادر على تجويد الواقع العربى وأيضاً فى بناء شخصيته وأن تكسبه عدة صفات ومنها ما يلى:(١)

- بالقدرة على التفكير العلمى القائم على التحليل والنقد والذى يبعده عن عالم الخرافات والأساطير الفكرية والذى يحميه من عمليات - غسيل الدماغ- التى يتعرض لها الإنسان العربى.
- بامتلاك الخيال والطموح إلى الأفضل.
- بحب المعرفة لذاتها والسعى للتزود منها كلما أمكن.
- بالمرونة العقلية والتسامح الفكرى وعدم التعصب والجمود.
- بالاستعداد العقلى والنفسى لقبول التغير والتكيف معه والإسهام فى إحداثه.
- بتقدير قيمة الوقت وحسن استثماره.
- بالإيمان بالعمل كقيمة وكنشاط إنساني يضفى السعادة والحيوية على حياة الإنسان .
- الإيمان بالإتقان ودقة التنفيذ.
- بالعقلانية فى التفكير والسلوك.
- بالنظرة المستقبلية والبعد عن النظرة الآنية للأمور.
- بالإيمان بقيمة العلم والتكنولوجيا والتعامل الرشيد مع منجزاتها.

(١) السيد سلامة الخميس، مرجع سابق، ص ص١٧٩-١٨٠.

obeikandl.com

- بالانتماء القومى والعميق للعائلة والوطن والأمة العربية الإسلامية.
- التمسك بالقيم الخلقية العربية والإسلامية الرفيعة.
- بالإبداع والعمل والأخلاق.
- بالوعى الاجتماعي والمستقبلى وتطويره.

ومن هنا تتضح الحاجة "إلى الاهتمام بالتربية المستقبلية باعتبار أن التربية هى صانعة الإنسان الذى هو صانع التقدم وأن نبحث فى تربية المستقبل التى تتميز بأنها تربية توقعية تتوقع ما يمكن أن يحدث وكيفية تحاشيه أو مقاومته أو تغييره قبل أن يقع كما أنها أيضاً تربية تشاركيه تضع الإنسان أمام مشكلات تستدعى الوعى والفهم لفروع متداخلة من المعرفة الإنسانية وأخيراً فإنها تربية مستديمة يتعلم الإنسان كيف يكون إبتكارياً منتجاً"(١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من التجديد التربوى الذى يسهم فى رفع مستوى الخريجين وأيضا إدخال تخصصات علمية حديثة متطورة تتمشى مع التغيرات العالمية فى هذا المجال حتى تستطيع التربية تلبية احتياجات سوق العمل وعوامل الإنتاج وأن يكون التجديد نابعاً من الفكر العربى بأيدٍ عربية تعمل لصالح الأمة العربية وأن تبنى الإنسان القادر على مواجهة التحديات وفى نفس الوقت يسهم فى تقدم المجتمع فى المجالات العلمية والتكنولوجية.

ولكى تنجح التربية فى ربط التعليم بسوق العمل الذى تفرضه المتغيرات المحلية والدولية ، لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة وذلك من خلال التجديد التربوي ومنها ما يلى:-

(١) سعاد محمد عبد الشافى ، مرجع سابق، ص ٨٩.

obeikandl.com

- تطوير المناهج من خلال إضافة مناهج علمية تنمى لدى الطلاب القدرة على التعامل مع المهن الجديدة التى تلبى احتياجات سوق العمل.
- أن ينمى المعلم لدى طلابه روح حب العلم والإبداع واحترام العمل حتى يتكون لديهم حب إتقان العمل والاهتمام به.
- أن يوجد تنسيق بين القوى العاملة ومخرجات التعليم الفنى والعمل على فتح أقسام جديدة تتمشى مع متطلبات سوق العمل فى ضوء التطورات التكنولوجية.
- أن ينظر المسئولون عن التعليم على أنه استثمار له عائد اقتصادي كبير إذا خطط له تخطيط جيد وربطه بخطط التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الدراسات المستقبلية فى هذا المجال.
- على القطاع الخاص المساهمة فى تمويل التعليم وأيضاً المشاركة فى التدريب أثناء الدراسة وبعد الدراسة فى ضوء خطة تخدم المجتمع من خلال تلبية احتياجاته وسوق العمل بالعمال المهرة ذوى التخصصات الحديثة.
- أن تقوم وسائل الإعلام بدورها فى توعية المواطنين بأهمية تطوير التعليم.

ثالثاً : ضعف الترابط بين التخطيط التربوى والتنمية الشاملة :

التخطيط السليم هو الذى يعالج المشكلات المستقبلية فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ويسعى إلى حلها ولكى يتحقق ذلك لابد "أن يقوم على وسائل مناسبة تعتمد على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقاً لأولويات مختارة بعناية ويهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانات المتاحة"(١)

(١) أحمد على الحاج محمد ، التخطيط التربوى، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،١٩٩٢،ص١٢١.

ولكى تتحقق التنمية الشاملة لابد أن تعتمد على منهجية التخطيط الشامل بأبعاده التنظيمية والتوجيهية والذى يعتمد"على التوظيف الأمثل للإمكانات المادية والبشرية وتحديد مسئوليات كل من المشاركين وتقسيم العمل إلى مراحل إذا دعت الضرورة إلى هذا وجدولة العمل فى كل مرحلة بحيث تتضح المسئوليات ورسم الخطط"[١] المناسبة لتغيير الوضع القائم بهدف إعداد الكوادر البشرية التى تخدم عملية التنمية وتؤدى إلى زيادة الدخل ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

ويتم ذلك بالاعتماد على التخطيط التربوى الذى يمثل جزءاً من التخطيط الشامل يختص بقطاع التربية "ويرتبط مع التخطيط للقطاعات الأخرى فى تناول وتكامل وتفاعل ليلبى احتياجاتها التربوية وبخاصة منها حاجاتها من القوى العاملة المتعلمة المؤهلة للعمل وليستفيد من مواردها فى تأمين حاجاته من القوى البشرية والوسائل المادية"[٢]

ولكن الواقع يؤكد أن الدول العربية ومنها مصر تفتقد إلى التخطيط التربوى الجيد الذى يربط بين قطاع التعليم والتنمية البشرية ويتضح هذا فى أن التعليم لا يعد الكوادر البشرية المؤهلة لسوق العمل الحالى ويؤدى هذا بدوره إلى زيادة البطالة وعدم اقتناع أفراد المجتمع بنوعية التعليم القائم.

ومن هذا المنطلق يجب على المسئولين عن العملية التعليمية الاعتماد على التخطيط التربوى الذى يقوم على "الرؤية الشاملة الواسعة والتى تحاول النظر إلى التعليم فى إطار المجتمع ككل بكل ما فيه من قوى وعوامل ومؤثرات"[٣] ولكى تنجح النظم التعليمية فى

(١) محمود أحمد شوق، الاتجاهات الحديثة فى تخطيط المناهج الدراسية فى ضوء التوجهات الإسلامية ، القاهرة:دار الفكر العربى،١٩٩٨م، ص٤١٩.
(٢) انطوان حبيب رحمة ، مرجع سابق، ص٥.
(٣) محمد على حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، القاهرة: الدار المصرية ، ١٩٩٥م ، ص١٥.

تلبية متطلبات التنمية بالدول العربية لابد لها أن تعتمد على التخطيط الاستراتيجى والاهتمام بالجوانب التالية:

١- التخطيط السكانى :

يركز التخطيط السكانى على بناء القوى البشرية والنهوض علميا من خلال ما يلى:-

- النشر الكامل للتعليم الأساسى مع إطالة فترته الإلزامية.
- استخدام نسق مؤسسى لتعليم مستمر مدى الحياة فائق المرونة ودائم التطور.
- إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم مما يؤدى إلى التميز والحداثة والإبداع كمدخل للمعرفة العلمية والثقافية الحديثة.

ولكى نضمن لشعوبنا مسايرة التقدم والتطورات التكنولوجية والتحديات التى تفرض نفسها علينا لابد من الاعتماد على التخطيط السكانى "باعتبار السكان عنصر رئيسى فى كل تنظيم اجتماعي سواء أكان تربوياً أم ثقافياً أم اقتصادياً وهم يحملون الصفات الاجتماعية المختلفة فتكون لهم صفاتهم التربوية والثقافية والاقتصادية وسواها"(١)

ويُعد هذا أول خطوة نحو التقدم لأن التنمية البشرية "تستدعى النظر إلى الإنسان هدفاً فى حد ذاته حين تتضمن كينونته وصيرورته"(٢) والوفاء بحاجة الإنسانية فى النمو والنضج والإعداد للحياة بالاعتماد على التعليم فى بناء الكوادر البشرية التى تلبى احتياجات المجتمع فى ضوء التغيرات العالمية.

(١) انطوان حبيب رحمة ، مرجع سابق، ص٢٦.
(٢) حامد عمار،دراسات فى التربية والثقافة فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل، القاهرة:مكتبة الدار العربة للكتاب ١٩٩٩م،ص٣٠.

٢- التخطيط الاقتصادي :

ويركز التخطيط الاقتصادي على أعداد القوى العاملة التى تساعد على زيادة الدخل وتساهم فى زيادة الإنتاج لأن التخطيط الاقتصادي"يتمثل فى تأكيده وأولوياته على نمو الناتج القومى وقيمة النقدية وما يرتبط بذلك من سياسات مالية واستثمارية ومشروعات تستهدف تقرير النتائج من خلال معدلات النمو الاقتصادي ومن التحسن فى متوسط دخل الفرد من الناتج القومى والاجتماعي."(١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من الاعتماد على تطوير النظام التعليمى بما يواكب مظاهر التقدم التكنولوجى التى تسود المجتمع العالمى المعاصر وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط التربوى الذى يخدم قطاع التنمية الشاملة ويحقق متطلبات أفراد المجتمع فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية وأيضاً فى ضوء المعايير الثقافية والاجتماعية التى تمثل طبيعة المجتمع المصرى المستمدة من الحضارة الإسلامية.

رابعاً : ضعف الذاتية الثقافية فى التربية العربية :

تحرص أى دولة على الاحتفاظ بهويتها الثقافية التى تعبر عن حريتها وقيمتها وعقائدها ولغتها التى تمثل أداة للتواصل نحو الشخصية لدى أفرادها وذلك من خلال الاعتماد على النظام التعليمى النظامى وغير النظامى ودائماً تسعى الدول الاستعمارية إلى طمس ملامح الذاتية الثقافية للدول المستعمرة حتى تظل تابعة لها ثقافياً واقتصادياً.

وإذا كان العالم العربى يعانى من أزمة فى الذاتية الثقافية فإن هذه الأزمة ذات أبعاد عامة وذلك"لان التربية العربية لم تبن على فلسفة عربية واضحة،فهى فى قطر مركب تنطلق من فلسفة وطنية مغلقة نادراً ما تبرز الصلات القومية بالأقطار العربية الأخرى وهى فى قطر آخر تنطلق من فلسفة قومية اشتراكية تدعو للوحدة والحرية الاشتراكية

(١) المرجع السابق ، ص٣٠.

وهى فى قطر ثالث تنطلق من تصور عربى وفى قطر رابع تنطلق من منطلق قومى عربى فالتربية لم تستمد فلسفتها من غاية محددة واضحة وإنما نظمت فى أدوار متعاقبة سيطرت عليها تقاليد الدولة المستعمرة لهذا القطر أو ذاك ، وهى فى تقليدها أو تجديدها لم تبن على تجارب نفسية اجتماعية مستمدة من التاريخ العربى المشترك للبلدان العربية"[١]

ومن ثم فإن التعليم العربى لم يبن على أسس ثقافية واجتماعية واقتصادية تعبر عن طبيعة المجتمع العربى وبذلك"تنقصه الفلسفة الواضحة والهوية الذاتية الثقافية التى تحدد منطلقاته، فلسفة التربية يجب أن تنشق من عالم الواقع"[٢] الذى يعبر عن الشخصية العربية بكل مقوماتها.

ولكى ينجح النظام التعليمى العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة لابد من الاعتماد على التجديد التربوى الذى يلائم طبيعة البيئة العربية ويعبر عن ثقافتها وذلك بالاعتماد على فلسفة تربوية واضحة المعالم تنطلق من فكر عربى يلائم الحاضر والمستقبل وينمى قيمنا الإنسانية والحضارية وأيضاً ينمى قدرتنا العلمية والتقنية ويقوى ترابط المجتمع وكيانه الاجتماعي ويؤدى هذا بدوره إلى تقدم المجتمع وتطوره والبعد عن التبعية التى أصبحت اليوم فى كافة مجالات الحياة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذا فإن النظام التعليمى مطالب "بأن يؤهل فى نفوس المتعلمين الانتماء إلى أمة الإسلام وإلى الأمة العربية انتماء تاريخ وتراث ومصير وأن يوفر فرصاً كافية أو مسارات تعليم حوارى وصريح حول الأوضاع الراهنة فى العالم العربى وتحليل الأسباب والعوامل التى تضافرت فى تدنى العلاقات بين أقطاره سواء فى تلك العوامل الداخلية الفاعلة فى المجتمعات العربية، والعوامل الخارجية وكيف يتأتى لأقطار العالم العربى أن تدلف إلى

(١) السيد سلامة الخميس، مرجع سابق،ص ص١٣١- ١٣٢.
(٢) المرجع السابق،ص١٣٣.

القرن الحادى والعشرين مجمعة على أهداف عامة من شأنها حماية الأمن القومى العربى واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية فى دول العالم العربى لصالح مواطنى هذه الدول والإسهام فى التقدم الحضارى للإنسانية ومقاومة مظاهر الاستكبار والاستعلاء عالمية كانت أم إقليمية أو وطنية" (١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من الإسراع بتطوير التعليم العام العربى والمصرى بواسطة التجديد التربوى لكافة مكوناته التى تشمل المناهج والمعلم والطالب والإدارة وذلك من خلال الاعتماد على الأجهزة التكنولوجية التعليمية الحديثة التى تساعد على تنمية الابتكار والتفكير والإبداع العربى وأيضاً تنمى لدى أفراد المجتمع الانتماء للوطن والأمة العربية من خلال تقوية الذات الثقافية التى تعبر عن الهوية العربية بكل مقوماتها الحضارية.

أهم التحديات داخل النظام التعليمى :

تفرض علينا الأوضاع والتحديات تصوراً جديدا للنظام التعليمى بمكوناته المختلفة إذا كنا بصدد تنشئة جيل يستطيع أن يواجه هذه التحديات أو أن يتعامل معها بأسلوب مثير وفعال فلابد من تحديث النظام التعليمى العربى والمصرى بما يواكب ما يحدث بالدول المتقدمة ولكى يحدث ذلك لابد من مواجهة التحديات التى توجد داخل النظام التعليمى نفسه ونذكر منها ما يلى:-

أولاً : قصور المناهج وطرائق التعليم :

فالملاحظ أن المسافة مازالت طويلة ومعقدة فيما يخص تطوير مناهجنا التعليمية وذلك لعدم معاصرتها للتقدم فى مجال المعرفة وللمتطلبات التعليمية الحقيقية " وذلك لأن الاهتمام بالتلقين يأخذ قسطاً أكبر من الاهتمام بتطوير القدرات العقلية المتنوعة ولهذا فإن

(١) أحمد المهدى عبد الحليم ، إعادة بناء التعليم لماذا وكيف ؟ ،القاهرة:دار الشروق، ١٩٩٩م ص٥٣.

هذه المناهج راكدة فى محتواها وطرقها وأساليب تقويمها ونقص وسائلها التعليمية وفى ضعف الترابط بين عملياتها ، مما يتولد عنه ضعف كفايتها الداخلية ونقص ملاءمتها لأحوال بيئتها وخصائص مجتمعاتها ، كما يترتب عليه ضعف كفايتها الخارجية"(١)

وما زالت هناك أيضاً مناهجنا التقليدية . التى بها الكثير من الحشو ، وتعتمد على طرائق التعليم التى تقوم على الحفظ والتلقين"وهذا يتناقض تناقضاً جوهرياً مع ظاهرة الانفجار المعرفى وتضخم المادة التعليمية فى عصر المعلومات وبالتالى فإن مهمة التعليم لم تعد هى تحصيل المادة التعليمية بل تصبح تنمية مهارات الحصول عليها وتوظيفها وتنمية النشء على الإبداع والابتكار"(٢)

ومن هنا كانت الضرورة الملحة للدول العربية ومصر بسرعة تبنيها سياسة تطوير التعليم قبل الجامعى بإدخال مناهج جديدة تنمى روح الابتكار والإبداع فى عصر المستحدثات التكنولوجية الجديدة ، وأيضاً تطوير أساليب التدريس بالاعتماد على الأجهزة التكنولوجية المتطورة مثل الحاسب الآلى والوسائط المتعددة والقنوات الفضائية التعليمية وغيرها حتى يمكننا إعداد الفرد الذى يستطيع التعامل مع ما يستجد من مواقف ومشاكل مستحدثة.

ولهذا سارعت مصر بتطوير المناهج والمواد التعليمية لتتمكن من مواكبة التقدم ولتأخذ مكانتها اللائقة بين الأمم فى القرن الحادى والعشرين وذلك من خلال تحديد ملامح الرؤية المستقبلية لتطوير المناهج وكان أهم بنودها ما يلى(٣):-

- أن تتطور أهداف المناهج فى ظل قيم المجتمع والتطورات العالمية.

(١) محمد الزعيم قيدوم ، مرجع سابق، ص١٢.
(٢) إبراهيم عبد الوكيل الفار، تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين القاهرة:دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م،ص١٨٠.
(٣) وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم المشروع القومى لتطوير التعليم ،القاهرة:وزارة التربية والتعليم ١٩٩٩م،ص٦٠.

- أن تواجه المناهج التوترات والتحديات المتوقعة فى المستقبل دون التخلف عن المستحدثات العالمية.
- تحويل التركيز فى المناهج من التعليم إلى التعليم وتنمية القدرة على التعليم الذاتى.
- تطوير أساليب التعليم وربط محتوى الدراسة بالحياة الفعلية .

ويتضح من الرؤية المستقبلية لتطوير المناهج فى مصر أن يقترن التعليم النظرى بالممارسة العملية والتأكيد على المهارات التى تمكن أفراد المجتمع من مزاولة الأعمال بنجاح وأيضاً ارتباط محتوى المناهج بالحداثة وفى الوقت ذاته ملاءمتها لواقع المجتمع وثوابته الثقافية التى تحافظ على ترابطه ووحدته وبهذا فنحن بحاجة ماسة لتطبيق هذه الرؤى المستقبلية لتطوير مناهجنا على أرض الواقع وليس على الورق فحسب حتى يحقق التطوير الأهداف المنشودة منه ويسهم فى تنمية الإنسان المصرى المعاصر الذى يستطيع مواجهة المستقبل ومشكلاته.

ثانياً : الهدر التعليمى.

هناك تبديد وإهدار تعليمى فى معظم المجتمعات العربية "ومظاهر التبديد عديدة أهمها :البطالة السافرة والمقنعة وعدم تنمية قدرات الخريجين ، وعزوف الخريجين عن العمل المهنى وتسرب أعداد كبيرة من مراحل التعليم الأساسى ، لعدم إيمان أولياء الأمور بجدوى التعليم أو عجزهم عن مواجهة تكاليفه الظاهرة والخفية بالإضافة إلى عدم قدرة المدارس على إستيعاب الأعداد الزائدة نتيجة النمو السكانى"[١]

(١) فايز رشاد الشناوى مرجع سابق،ص٢٣٧ .

"ويتمثل الفاقد فى معدلات الرسوب العالية والتسرب من التعليم والأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين يعيدون سنوات فى الدراسة فيزيدون من تكلفة التعليم"(١)

كل هذا يوضح مدى ضعف النظام التعليمى القائم بالدول العربية ومصر، ولكن فى هذه الفترة يمكن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية التى تسهم فى تطوير النظام التعليمى العام القائم وتلعب دوراً فى جذب الطلاب ورفع مستوى التحصيل وبالتالى تقل نسبة الرسوب والتسرب.

وتضيف ماجى الحلوانى حسين (٢) أن الفاقد التعليمى يتمثل فى آلاف الطلاب الذين لا يواصلون مراحل التعليم لأسباب متعددة منها: مساعدة الأسرة على تحمل تكاليف الحياة ، الزواج المبكر للفتيات،المرض ،استخدام الأطفال كعامل مساعد مع رب الأسرة والاعتماد على العمل اليدوى على اعتبار أنه يؤدى مكاسب سريعة، التعثر فى الدراسة.

ولهذه الأسباب قد لا يواصل بعض الطلاب تعليمهم ويخرجون إلى الحياة فى سن مبكرة وهم غير مسلحين بالعلم أو الحضارة فى عصر لا مكان فيه إلا للذين يواصلون تعليمهم حتى يستطيعوا مواجهة صعوبات الحياة ولهذا يتعين على المربين أن يضعوا فى بؤرة اهتمامهم تطوير التعليم بما يتمشى مع تغيرات الأوضاع الحالية ويؤدى هذا بدوره إلى إحداث تغيرات جذرية بالمناهج وأساليب التدريس المتبعة – حتى تقلل من الفاقد التعليمى- بالاعتماد على التقنيات التربوية المتطورة فى هذا المجال.

(١) على عبد المحسن تقى ، فيصل الراوى رفاعى، مرجع سابق ،ص٣٣.
(٢) ماجى الحلوانى حسين ، تكنولوجيا الإعلام فى المجال التعليمى والتربوي، القاهرة:دار الفكر العربى ،١٩٨٩ م ص ٩٨.

obeikandl.com

ثالثاً : زيادة كثافة الفصول :

إذا نظرنا إلى أعداد التلاميذ داخل الفصول المدرسية فى المرحلة التعليمية قبل الجامعية سوف نجد أن عدد الفصول لا يقل عن ٣٥ طالباً وقد يزيد وهذا يؤثر بدوره على التحصيل الدراسى للطلاب.

وهنا لابد من وقفة حاسمة "إزاء تضخم عدد التلاميذ فى الفصل وإن المعدل السائد فى الدول المتقدمة وفى دول العالم الثالث التى حققت تقدماً اقتصادياً بارزاً يدور حول العشرين تلميذ للمعلم ، ولكن المعلم فى بعض الدول العربية يواجه فصلاً يضم خمسين تلميذاً ، وهذا يؤثر فى عدم تعرف المعلم بهم وأيضاً عدم متابعة تقدمهم أو تخلفهم وأيضاً يؤثر فى الأنشطة التعليمية التى يشرف عليها"(١)

وذلك لأن المحاولات التى قامت بها بعض"الدول العربية تجاه تعليم الأعداد الكبيرة من أبنائها اتسمت بخلل واضح فيما يتعلق بتوازن الواقع مع المتطلبات أو غياب تخطيط علمى لها أدى إلى أن يطبع التعليم بطابع ارتجالي ، وكان من نتيجة هذا التوجه أن لا تكون حصيلة المجهودات التعليمية وتربية النشء تلبى احتياجات البلدان الوظيفية."(٢)

ولهذا لابد من الإهتمام بالأساليب التى تعتمد على استخدام التكنولوجيا التعليمية والتى يمكنها التغلب على مشكلة ازدحام الفصول بالرغم من توسع الدولة فى إنشاء المدارس الجديدة ، ونظراً لغياب التخطيط المستقبلى للزيادة السكانية فى المجتمع المصرى فإن هذه المدارس تكون غير كافية لاستيعاب هذه الزيادة العددية ويترتب على ذلك ازدحام الفصول بالطلاب وبعض المدارس تعمل بأكثر من فترة فى اليوم مما يؤثر فى تحديث

(١) إسماعيل صبرى عبد الله ،"حول أفكار التعليم الأساسي والقرن الحادى والعشرين ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي (فى الفترة من ١٨ – ٢٠ فبراير)، والجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، القاهرة: الجزء الأول ،١٩٩٣م،ص١٨.

(٢) فايز رشاد الشناوى ، مرجع سابق، ص٢٣٨.

التعليم، ولهذا يجب على المسؤولين عن التعليم المطالبة بزيادة الدعم المادى المخصص للتعليم ، ولابد من مشاركةالقطاع الخاص فى هذا الدعم ، حتى تستطيع الدولة أن تواجه زيادة الإقبال على التعليم فى ضوء ارتفاع المعدلات السكانية وأن تعتمد على التخطيط المستقبلى القابل للتنفيذ فى ضوء الإمكانات المتوفرة بالدولة.

رابعاً : تمسك المعلمين بالأساليب التقليدية.

إن عالم اليوم يمر بتغيرات سريعة فى شتى مجالات الحياة فرضت علينا تطوير نظامنا التعليمى ،وتغيير دور المعلم العربى الذى مازال يعتمد على أسلوب تدريسه على الطباشير والسبورة كوسائل تعليمية لا تتماشى مع التقدم العلمى السريع الذى أدى إلى استخدام أساليب ووسائل تكنولوجية متعددة الاستخدام ووظف المتخصصون فى تكنولوجيا التعليم هذه الأساليب والأجهزة فى مجال التعليم والتعلم لزيادة مدى فاعلية التعليم والارتفاع بمستوى مخرجاته"(١)

وكشفت العديد من الدراسات التى أجريت فى العالم العربى عن قصور شديد فى دور المعلم العربى فى مجال المعرفة والممارسة التكنولوجية التى أكدت"على ضآلة النمو المهنى للمعلمين وسلبيتهم المتمثلة فى عدم تنمية نموهم المهنى وعزوفهم عن المساهمة فى حركات الإصلاح والتجديد التربوى والتى تُعد سمة من سمات التعليم الراهن"(٢)

وأوضحت دراسة عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ "التى أجريت بالسعودية على عينة عشوائية بلغ عددها (٢١٠)معلم فى مناطق تعليمية مختلفة وكان من أهم نتائجها أن (٣٠٪) من العينة يعانون من التغير داخل الفصل ومن خلال إجاباتهم لماذا لا يؤيدون

(١) محمد أمين المفتى ، الدور المتغير للمعلم فى ضوء التغيرات المستقبلية ،" المؤتمر العلمى الثانى ، الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد رؤية عربية (فى الفترة من ١٨-٢٠ أبريل)،كلية التربية بأسيوط ، جامعة أسيوط المجلد الأول،٢٠٠٠م،ص٥.

(٢) إبراهيم عبد الكيل الفار ، مرجع سابق،ص١٧٩.

التغيير –وكانت الإجابات تدور حول أربعة أمور : حاجز اللغة،الأمية المعلوماتية ،الشعور بأن ذلك سيزيد من أعباء المعلم ،الحاجة إلى تعلم أساليب وطرق جديدة." (١)

ولهذا يجب على المعلم ان يطور من نفسه حتى يواكب ما يحدث من تغيرات فى الوسائل التكنولوجية التى تم توظيفها بالعملية التعليمية "والتى سمحت بتنوع مجالات الخبرة والتى تؤدى إلى امتداد فرص التعليم مدى الحياة وعلى هذا الإطار خرجت وظيفة المعلم من مجرد التلقين إلى وظائف أخرى منها المصمم والمبرمج التربوى الذى يستخدم جميع وسائل التكنولوجيا لخدمة التربية ، وأصبح نجاحه يقاس بقدرته على تصميم مجالات التعليم بالاستعانة بجميع وسائل التعليم والتكنولوجيا التى تساعد كل فرد على اكتساب الخبرة التى تؤهله لمواجهة متطلبات العصر"(٢)

وعلى المسئولين عن التعليم أن يهتموا بإعداد المعلم من خلال برامج تدريبية تساعده على اكتساب المهارات والأساليب التعليمية الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا التعليم حتى يستطيع مواكبة التغيرات التى طرأت على دور المعلم بالدول المتقدمة.

خامساً : انخفاض المستوى المهارى للخريجين.

ساهم التقدم الهائل الذى يسود العالم اليوم فى المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فى ظهور أساليب مستحدثة فى العمل وتخصصات جديدة يعتمد عليها الأفراد من أجل تنمية المجتمع ، ولكن فى ظل هذا التقدم مازالت النظم التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة قاصرة على تخصصات تقليدية وقتية وأساليب تعليمية قديمة لا تتمشى مع التغيرات العالمية الحادثة ويؤدى هذا بدوره إلى

(١) عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ ،عبد العزيز بن عبد الله السلطان ،"الإنترنت فى التعليم: مشروع المدرسة الإلكترونية (شبكة الإنترنت)، ٢٠٠٣/٣/٣م، ص٨.
http://www.riyadhedm.gov.sg/alam/fnt ok/n.htm.

(٢) ضياء الدين زاهر وآخرين ، مرجع سابق، ص ص١٧-١٨.

"تدنى مستوى الخريجين سواء من حيث مستوى التحصيل أو مستوى مهارات التعليم الأساسية"[١]وهذا يزيد من العبء الواقع على المسئولين عن العملية التعليمية فى ضوء ما يحدث من تطورات فى هذا المجال.

ومن هذا المنطلق يجب تطوير النظام التعليمى العربى والمصرى بالاعتماد على التكنولوجيا التعليمية المستحدثة فى مجال التعليم " والتى تساعد المتعلمين على اكتساب المهارات الأساسية للتعليم قبل التخرج وكذلك اكتساب القدرة على مواصلة التعليم سواءً فى نفس التخصص أم التوسع إلى تخصصات جديدة تحتاجها بلادنا فى المرحلة القادمة ويساهم التطوير أيضاً فى إتاحة الحرية للمتعلم فى اختيار المهارات وطريقة التعلم وفقاً لميوله ، وهذا ينمى روح الابتكار والإبداع عن طريق تنمية التعليم الذاتى."[٢]

وهذا يساعد المتعلم على الاستمرار فى التعليم سواء قبل التخرج أم بعده حتى يجد فرصة العمل المناسبة لتخصصه وقدراته التى اكتسبها من خلال مراحل التعليم المختلفة

ولهذا أدركت القيادة السياسية فى مصر خطورة تدهور مستوى التعليم لما له من تأثير سلبى على تنمية المجتمع أو الحفاظ على استقراره وكيانه ومكانته بين الأمم"فبدءاً من عام ١٩٩٠م اتخذت القيادة السياسية قضية التعليم قضية قومية ، وهذا ما أكدته فى كل مناسبة سياسية وفى جميع المؤتمرات التربوية التى عقدت على أن حل مشكلة التعليم هو الطريقة المناسبة لحل القضايا المصيرية التى يعانى منها المجتمع"[٣]

ويتضح ذلك من خلال الخطوات التى اتخذت بإدخال التجديد التربوى بمؤسسات التعليم قبل الجامعى بهدف تطوير التعليم وتحسين المستوى المهارى للخريجين.

---

(١) إبراهيم عبد الوكيل الفار ، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢) ابتسام محمود الغنام ، دور تكنولوجيا التعليم فى تطوير التعليم ومعالجة مشكلاته"،المؤتمر العلمى الرابع ،مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الإقليميه والعالمية (فى الفترة من ٢٠-٢١ إبريل) كلية التربية حلوان ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦،ص ص٦٣٥-٦٣٦.

(٣) مجدى عزيز إبراهيم ، تطوير التعليم فى عصر العولمة ، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية،٢٠٠٠م،ص٥٤.

سادساً : الروتين الإداري للتعليم :

لا يخفى على أحد المظاهر العديدة لضعف الإدارة وتمسكها بالأساليب الخاصة بآلية تسيير التعليم بأوامر وتوجيهات علوية والتى تعوق التجديد أوالتحديث داخل المدارس. ولهذا فإن"مديرى المدارس بحاجة إلى ترشيد ينفى عن الإدارة المدرسية سمات الهيمنة وركوب السلطة والاستبداد ويجعلهم أكثر قدرة على خلق مناخ ثقافى داخل المدرسة يزيد من كفاءة التعليم والتعلم ويحبب مهنة التعليم إلى العاملين فيها"[١] ويؤدى هذا بدوره إلى تحسين عملية التعليم فى ضوء تطور الأساليب الإدارية التى تواكب التجديد التربوى بمؤسسات التعليم قبل الجامعى.

ونحن فى حاجة إلى إدارة تعليمية عصرية تعمل أولاً وأخيراً لتنمية التعليم وتعتمد على آليات هذا العصر وأدواته فى القيام بمهامها الإدارية "وفى اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق مهمة التجديد التربوى والتعليم العلاجى فى الوقت نفسه علاوة على أن مشاريع التجديد تحتاج إلى مرونة هائلة لضمان أقصى استغلال للموارد المحدودة ،وخلق الحوافز غير المادية لدى القائمين بعمليات التطوير وجميعها مهام تحتاج إلى مهارات عالية لابد من توافرها لدى الإدارة التعليمية على مختلف المستويات"[٢]

ولهذا لابد من تدريب الإداريين الحاليين على الأساليب المتطورة فى الإدارة وسرعة اتخاذ القرارات وفهم طبيعة التحديث وأهمية العملية التعليمية والعمل على إكسابهم مهارات عالية فى القيادة تسهم فى تقبل التجديد بالمدارس والعمل على نشره بأساليب علمية مبتكرة تعتمد على التخطيط الجيد فى ضوء الإمكانات المتاحة .

(١) أحمد المهدى عبد الحليم، التحديات التربوية للأمة العربية، مرجع سابق،ص١٦.
(٢) إبراهيم عبد الوكيل الفار ، مرجع سابق، ص١٨١.

سابعاً : ضعف قدرة الأبنية التعليميه على استيعاب برامج التطوير :

لو نظرنا إلى واقع بعض المدارس فى مصر لوجدنا أنها غير مهيأة لاستخدام الأجهزة المطورة بسبب عدم وجود أماكن بها لاستقبال هذه التطورات لأن أغلب هذه المدارس صمم قبل ظهور هذه التكنولوجيا " وإن وجدت مثل هذه الأجهزة فى المدارس الثانوية أو الإعدادية فإن غالبيتها لا تفى بحاجات المدرسة ولا تستخدم من قبل المدرسين لكونها محفوظة فى المستودعات أو المختبرات أو كسل المدرس نفسه أو موقف الإدارة السلبى أو صعوبات يفرضها الروتين أو عدم توفر قاعة للعرض"[(١)] وإن وجدت فهى عبارة عن فصل داخل المدرسة تم عزله وإضافة بعض الأجهزة والمقاعد به ، وهى لا تكفى استيعاب عدد طلاب المدرسة .

وسارعت وزارة التربية والتعليم فى مصر بإدخال بعض الأجهزة المتطورة كاتجاه لتحديث التعليم قبل الجامعى ومن الواضح أن الوزارة سارعت بتنفيذ خطة التطوير والاستعجال بها قبل أن تعد المدارس وتجهز القاعات اللازمة لاستقبال تلك الأجهزة وإن وجدت فهى توجد فى بعض المدارس التى أنشئت حديثاً فكان هذا التحديث بحاجة إلى التخطيط الجيد المدروس الذى يمكن تنفيذه فى ظل الإمكانات المادية والبشرية للمجتمع المصرى.

ثامناً : عجز نظم التعليم الحالية عن تلبية متطلبات المجتمع :

وصفت التربية الحالية فى الدول العربية بأنها عاجزة – فى معظم الأحوال- عن ترسيخ مطالب المواطنة لإنسان عربى قادر على توفير مقومات البقاء والرخاء والنماء ووصفت الممارسات التعليمية بأنها تعتمد على التلقين وكفاءة الذاكرة وأنها تتسم بسيطرة التعليم اللفظى ولا تربط التعليم بالعمل وبواقع المجتمع وظروفه بأنها تقيد فرص الإبداع

(١) عبد الحافظ محمد سلامة، مدخل فى تكنولوجيا التعليم ،ط٢، عمان : دار الفكر،١٩٩٨م ، ٢٥.

والتعبير الذاتى وأنها تعوزها النظرة المتكاملة فى تنمية الشخصية وأنها قاصرة عن تحقيق العدل الاجتماعي فى فرص التعليم والعمل .[١]

وهذا يعنى بالنسبة لنا أنه لابد من الإسراع بالاعتماد على التجديد فى النواحى التربوية بمؤسسات التعليم حتى نستطيع أن نعد إنساناً يستطيع مواجهة تحديات المستقبل ويشارك بفاعلية فى تنمية المجتمع وتحقيق متطلباته.

ويضيف إبراهيم عبد الوكيل الفار[٢] بعض التوجهات التربوية العامة التى تسهم فى تجديد الفكر التربوى ومنها ما يلى:-

- أن هدف التربية الجديدة لم يعد تحصيل المعرفة ، فلم تعد المعرفة هدفا فى حد ذاته ، بل الأهم من تحصيلها ، القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها لحل المشاكل.
- لم تعد وظيفة التعليم فى التربية الجديدة مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية ،والمطالب الفردية ، بل تجاوزتها على النواحى الوجدانية والأخلاقية وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته، وأن يحيا حياة أكثر ثراءً وعمقاً.
- لابد أن تسعى التربية الجديدة لإكساب الفرد أقصى درجات المرونه وسرعة التفكير وقابلية التنقل بمعناه الواسع.
- لابد للتربية الجديدة أن تتصدى للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابي وقبول المخاطرة وتعميق مفهوم المشاركة.

والواقع يؤكد أننا نعيش فى عصر التقدم والمعلومات والاكتشافات والاختراعات وغيرها وهذا يزيد من العبء على التربية العربية بالإضافة إلى العوائق المادية والبشرية

(١) أحمد المهدى عبد الحليم ، التحديات التربوية للأمة العربية، مرجع سابق، ص ص١٣ -١٤.
(٢) إبراهيم عبد الكيل الفار، مرجع سابق،ص١٨٢.

ويزداد الأمر صعوبة لأن حجم الإنفاق التعليمى يزداد مع النمو السكانى فى ظل ارتقاء أساليب التعليم وتعدد مطالبه ومن هنا لابد من تحديد الأولويات فى ضوء الإمكانات المتاحة حتى نواجه مستقبل الغد ولا نتخلف عن ما يدور حولنا بالدول المتقدمة.

إن الفلسفة التربوية السائدة – بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تنظر إلى "التربية كأداة للثبات والاستقرار وتركز على انتشار التعليم لا نوعيته بالرغم ما يزخر به الإعلان التربوى الرسمى من شعارات الحرية والديمقراطية والمشاركة وتكافؤ الفرص والانتقاء القومى ، والتمسك بالوحدة فإن الواقع العملى لطرق وأساليب التعليم والتقويم وأهداف المناهج ومضمونها، وأسلوب الإدارة المدرسية والتعليمية أبعد ما يكون عن هذه الشعارات فمازال أسلوب التلقين والحفظ هو نهج التعليم السائد، وهناك قيود تحد من مشاركة الطالب فى عملية التعليم ومساهمة المعلمين فى عمليات الإصلاح والتجديد التربوى"(١)

وبهذا نكون قد أدركنا واقع الأمور بالتعليم العربى والمصرى ومدى خطورة التحديات التى تواجه نظامنا التعليمى سواء على المستوى العالمى أم المستوى المحلى أم المستوى داخل النظام نفسه وبذلك فلابد من الإسراع بتطوير المنظومة التربوية فى ضوء المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع والإمكانات المتاحة وبالتخطيط العلمى الجيد الذى يمكن تنفيذه فى الواقع وليس تخطيطاً يكون صعب التنفيذ ويساهم فى نشر الادعاءات وزيادة الفجوة وبين المأمول والواقع.

ومن الواضح أن مصر سارعت باتخاذ القرارات التى تساهم فى تطوير التعليم العام وذلك من خلال انتشار بعض الأجهزة المتطورة بمراحل التعليم قبل الجامعى مثل الحاسب الآلى والوسائط المتعددة وإدخال شبكة الإنترنت بالمدارس وتطوير المعامل ، وتدريب المعلم سواء بالداخل أم بالخارج و الاهتمام بالأنشطة الطلابية والإدارة والمبانى المدرسية كاتجاه نحو التجديد التربوى بالتعليم قبل الجامعى.

(١) إبراهيم عبد الكيل الفار، مرجع سابق،ص١٨٣.

تعقيب :

تناولنا فى هذا الفصل أهم التحديات التى تمثل منطلقات عملية التجديد التربوى بالتعليم قبل الجامعى فى مصر، وتم تقسيم التحديات إلى :

تحديات عالمية ومحلية وبداخل النظام التعليمى ، وكانت بمثابة الانطلاقة لتحديث التعليم ليواكب ما يحدث بالدول المتقدمة التى تسعى بكل الوسائل فرض سيطرتها وهيمنتها الثقافية والإقتصادية والسياسية – على الدول العربية ومنها مصر- من خلال امتلاكها التكنولجيا المتطورة وآلياتها ، وأيضاً تزايد مقدراتها المالية ويظهر ذلك فى تزايد أعداد الشركات المتعددة الجنسيات والتى انتشرت فروعها بمعظم الدول العربية ، وأيضاً امتلاكها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرها، وبذلك فهى تضمن التدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية ومنها مصر سواءً بطريق مباشر أم غير مباشر.

ومن هذا المنطلق كان على هذه الدول أن تسعى جاهدة لتحديث المنظومة التعليمية فى ضوء الواقع للإمكانات المتاحة وأيضاً فى ضوء الثقافة العربية التى تخدم أفراد المجتمع وتقوى لديهم روح الانتماء والاعتزاز بالوطن فى الحفاظ على العادات والتقاليد التى تحافظ على كيان الوطن وترابطه، وأن يكون التطوير بالتعليم انطلاقة حقيقية لإعداد الكوادر البشرية التى تخدم التنمية ،و سوف نتناول فى الفصل القادم التجديد التربوى فى السياسة التعليمية وأهم الأسس التى يقوم عليها.